Distribution: Restricted EB 2006/88/R.16/Rev.1 14 September 2006
Original: English البند 11(أ)(ii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والثمانون

روما، 13–14 سبتمبر/أيلول 2006

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن

مساعدة مالية مقترح تقديمها

إلى

جمهورية نيجيريا الاتحادية

من أجل

برنامج بناء المؤسسات المالية الريفية

للموافقة

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية قبل انعقاد الدورة إلى:

حميد حيدرة
مدير البرنامج القطري
هاتف: 2604-5459-06-39+
بريد إلكتروني: h.haidara@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374-5459-06-39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

توصية بالموافقة iv

خريطة منطقة البرنامج v

موجز التمويل vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1
باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 3
جيم – استراتيجية الصندوق في التعاون مع نيجيريا 4

الجزء الثاني – البرنامج 6

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 6
باء – أهداف البرنامج ونطاقه 6
جيم – عناصر البرنامج 7
دال – التكاليف والتمويل 8
هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها 10
واو – التنظيم والإدارة 11
زاي – المبررات الاقتصادية 12
حاء – المخاطر 13
طاء – الأثر البيئي 13
ياء – السمات الابتكارية 13

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 14

الجزء الرابع – التوصية 14

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 15

الذيول

الذيل الأول	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني	**تمويل الصندوق السابق في نيجيريا**	**2**
الذيل الثالث	**الإطار المنطقي**	**3**
الذيل الرابع	**الهدف من التمويل بمنحة وقدرها 000 400 دولار أمريكي والمبرر لها وطريقة إدارتها**	**12**
الذيل الخامس	**الهيكل التنظيمي**	**13**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	نيرة نيجيرية
1.00 دولار أمريكي	=	135 نيرة نيجيرية
1.00 نيرة نيجيرية	=	0.0074 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلو متر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمساعدة المالية المقترحة لجمهورية نيجيريا الاتحادية من أجل برنامج بناء المؤسسات المالية الريفية الواردة في الفقرة 49.

خريطة منطقة البرنامج

نيجيريا

برنامج بناء المؤسسات المالية الريفية

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطرق عرض الحدود في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية نيجيريا الاتحادية
برنامج بناء المؤسسات المالية الريفية
موجز التمويل

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الجهة المتلقية:	جمهورية نيجيريا الاتحادية
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والتنمية الريفية
التكلفة الكلية للبرنامج:	40.0 مليون دولار أمريكي
قيمة التمويل الذي يقدمه الصندوق:	**القرض:** 18.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 27.2 مليون دولار أمريكي تقريبا) **المنحة:** 270 000 وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 400 000 دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	مؤسسة فورد
قيمة التمويل المشترك:	500 000 دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة الجهة المتلقية:	6.2 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	100 985 دولار أمريكي
مساهمة المؤسسات المشاركة:	4.8 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مؤسسة التنمية الدولية

موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟ المستفيدون هم 000 345 أسرة من بينها 000 138 أسرة تترأسها نساء، في 12 ولاية داخل بضع من المناطق الجغرافية الست لنيجيريا: في الشمال (ولايات أدماوا وباوتشي وكاتسينا وزامفارا) وحزام الوسط (ولايات بنيو وناساراوا ولاغوس وأويو) والجنوب (ولايات أنامبرا وإيمو وأكوا إيبوم وإيدو). وتتألف المجموعة المستهدفة من أسر فقيرة مستضعفة تضم أسرا فقيرة تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتعيش تحت خط الفقر (75% من المجموعات المستهدفة) وأسر فقيرة ذات دخل منخفض تحقق الاكتفاء الغذائي في السنوات التي يكون موسم الأمطار فيها حسنا. ويتمثل المستفيدون الآخرون مباشرة في 70 مصرفا من مصارف التمويل الصغري و70 مؤسسة تمويل صغري غير مصرفية وبنك نيجيريا المركزي ومنظمات التمويل الصغري ومعاهد البحوث التي تستفيد من برنامج بناء القدرات. وسيستفيد فقراء الريف مباشرة من الخدمات المالية التي ستتحسن من حيث النوعية والكمية ومن حيث إمكانية الحصول على الودائع والقروض وخدمات النقل. ويشمل المستفيدون كذلك أصحاب المبادرات الريفية الصغيرة كالمزارعين والحرفيين والتجار الصغار والنساء والمعاقين بدنيا والشباب.

لماذا هم فقراء؟ تتمثل الأسباب الأساسية للفقر في منطقة البرنامج في قلة إمكانيات الحصول على الخدمات المالية وقلة إمكانيات الحصول على الأراضي؛ وانخفاض الإنتاجية الزراعية؛ وانعدام إمكانيات الحصول على الخدمات المالية مما يعيق فرص أنشطة إدرار الدخل خارج المزرعة؛ ومستويات التعليم المتدنية؛ وقلة إمكانيات الوصول إلى الأسواق. وتتفاقم هذه الأسباب الأولية بوجود قيود من المستوى الثاني بما فيها ضعف التنظيم؛ والمخاطر الفنية والائتمانية الكبيرة التي تحد من إمكانيات الحصول على الائتمانات وتزيد من التكاليف المادية؛ وانعدام إمكانيات الحصول على مرافق التجهيز مما يقلل من فرص الإنتاج ذي القيمة المضافة؛ وعدم كفاية الهياكل الأساسية الريفية، ولاسيما الطرق التي تسبب صعوبات في الوصول إلى الأسواق وبالتالي تحد من بيع الإنتاج وشراء المدخلات على السواء.

ماذا سيفعل البرنامج من أجلهم؟ تشكل قلة إمكانيات الحصول على الخدمات المالية الريفية وضعف التنظيم وعدم كفاية الإطار المؤسسي للتمويل الريفي القيود الأساسية التي لم تتطرق إليها المشاريع الأخرى بعد بطريقة مستدامة؛ والتي ستحظى باهتمام أساسي في إطار البرنامج. وسيكمل البرنامج خدمات الإنتاج وتوسيع الهياكل الأساسية الاجتماعية وتحسينها التي تقدمها البرامج التي يمولها الصندوق ومانحون آخرون في منطقة البرنامج بهدف زيادة الفوائد المالية والاجتماعية إلى أقصى درجة بالنسبة للمجموعات المستهدفة. وسيقدم البرنامج الدعم لتنمية منظمات المجموعات المستهدفة وتحويلها إلى مؤسسات مالية ريفية غير مصرفية لها مقومات البقاء. وستقلل تلك المؤسسات المخاطر التقنية والائتمانية التي أعاقت حتى الآن فرص حصول المجموعات المستهدفة على التمويل الائتماني بتكلفة مالية مقبولة. وسيجري تقديم المساعدة إلى مؤسسات التمويل الصغري، بما في ذلك مصارف التمويل الصغري ومؤسسات التمويل الصغري من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في المناطق الريفية، في تعزيز نطاق وصولها الريفي وتحسين خدماتها المقدمة إلى الأسر الريفية الصغيرة، ولاسيما تلك الأسر التي ترأسها نساء. وسيستحدث البرنامج منتجات مالية جديدة من شأنها تيسير التدفق النقدي والإقراض بهدف التغلب على مشكلة انعدام الأصول المادية التي تستخدم كضمانات للقروض. ويعيق انعدام تلك المنتجات حاليا إمكانيات حصول الفقراء على التمويل الائتماني. وسيعزز البرنامج السياسات الرامية إلى مساعدة الفقراء أيضا وسيزيد من مشاركة الفقراء في عملية وضع سياسات القطاع المالي.

كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟ تتمثل إحدى نقاط التركيز الأساسية في البرنامج في إنشاء مؤسسات مالية ريفية غير مصرفية تقوم عضويتها على المجموعات المستهدفة التي ستشارك مشاركة تامة وفاعلة في إنشاء نظام مالي ريفي له مقومات البقاء في نيجيريا. وسييسر برنامج الروابط التجارية في إطار البرنامج التفاعل الوثيق بين منظمات المجموعات المستهدفة والقطاع المصرفي والتمويل الصغري الرسمي، وبالتالي فإنه سيستوعب الفقراء إلى التيار الرئيسي للخدمات المصرفية.

كيفية صياغة البرنامج؟ تمت صياغة البرنامج بطريقة تشاركية على أساس التقييم الشامل لاحتياجات المستفيدين مع مساهمة جميع أصحاب المصلحة مساهمة ملموسة. ومن بين هؤلاء الوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية وبنك نيجيريا المركزي، والمصارف التجارية، ومصارف المجتمعات المحلية، والبرنامج الوطني للقضاء على الفقر، ومصرف نيجيريا للتعاونيات الزراعية والتنمية الريفية، ووزارة المالية الاتحادية، وكل اتحادات المزارعين في نيجيريا وعدد كبير من المستفيدين في المستقبل ولاسيما المزارعين الفقراء. وتشمل العملية أيضا مشاورات هامة مع شركاء التنمية (البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ودائرة التنمية الدولية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة فورد ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وما إلى ذلك) من أجل أخذ الدروس المستفادة بعين الاعتبار.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى
جمهورية نيجيريا الاتحادية
من أجل
برنامج بناء المؤسسات المالية الريفية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية تشمل قرضاً بما قيمته 18.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 27.2 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة قدرها 000 270 وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 000 400 دولار أمريكي) وذلك للمعاونة في تمويل برنامج بناء المؤسسات المالية الريفية.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تشكل الزراعة الركيزة الأساسية في الاقتصاد النيجيري، حيث تمثل 45% من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر العمالة لما يربو على 60% من القوة العاملة. ولكن، منذ عام 1973، أصبح الاقتصاد يعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع النفط، الذي يمثل حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 80% من الإيرادات من القطاع الأجنبي وحوالي 90% من دخل الحكومة. ويساور الحكومة القلق من جراء الاعتماد على النفط ولذا اتخذت مبادرات لتشجيع التنمية الزراعية، وتحفيز استكشاف المعادن الصلبة وتنشيط نمو القطاع الصناعي الذي يستخدم حاليا أقل من 60% من الطاقات المشيدة. وبينما أبدت الزراعة نموا متواضعا تراوح بين 5% إلى 7% تقريبا في السنة في فترة السنوات الثلاث الماضية، لم يحدث أي تحسن ملموس في المجالات الأخرى، وأن التضخم الذي كان قد انخفض إلى رقم يقل عن العشر عام 2001، فقد ارتفع إلى 15% في عامي 2004/2003 وأبدى انخفاضا طفيفا إلى حوالي 13% عام 2005. وأفضت الزيادة الحادة في أسعار النفط في السنوات الأخيرة والإدارة الحصيفة للموارد إلى زيادة ملموسة في احتياطي القطاع الأجنبي بلغت أكثر من 28 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2005.

2 - والتزمت الحكومة الحالية بإدارة اقتصاد حر يتسم بمعدلات سعر صرف يحددها السوق، كما يتصف بالحصافة المالية واللامركزية والخصخصة وإصلاحات متلاحقة للقطاع المالي التي سينجم عنها الاستقرار في الاقتصاد الكلي. ونجحت الحكومة عام 2005 في الحصول على تخفيف لديونها، حيث شطبت نسبة 60% من ديونها المقدرة بحوالي 33 مليار دولار أمريكي. وخطط البلد للخروج من ديونه عام 2006. وهناك آفاق طيبة للنمو في السنوات القادمة قد تعيقها حالة من عدم الاستقرار السياسي.

3 - يعمل في الزراعة ما يربو على 90% من سكان الريف. وتلعب المرأة دورا كبيرا في إنتاج المحاصيل الغذائية وتجهيزها وتسويقها. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بما يزيد على 70 مليون هكتار ولا يزرع منها إلا النصف. وتغطي الأراضي الزراعية طائفة واسعة التنوع من المناطق الزراعية الإيكولوجية تتفاوت بين المناطق شبه الوعرة في ولايات أقصى الشمال إلى أراضي السفانا في حزام الوسط والجنوب الغربي إلى حزام الغابات المطيرة في الجنوب وفي الجنوب الشرقي. وتقوم الزراعة في نيجيريا على أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل كبير؛ ويعزى ما يربو على 95% من الناتج إلى الحيازات الصغيرة التي يتراوح حجمها بين 1 إلى 5 هكتارات. وأشار المكتب الفيدرالي للبيانات الإحصائية إلى أن من حوالي 45% إلى 57% من المزارعين يزرعون المحاصيل الغذائية فقط، بينما يزرع ما تبقى منهم المحاصيل الغذائية والنقدية. والمنطقة الشمالية عبارة عن منطقة لتربية الحيوانات بشكل رئيسي، حيث يربى فيها ما يزيد على 75% من الحيوانات المجترة الصغيرة وقسم أكبر من قطعان الحيوانات الكبيرة (الأبقار، والجمال، والحمير) وتصلح سهول السفانا الجافة في الشمال لزراعة الذرة الرفيعة، والدخن، والفول السوداني والقطن. أما أهم المحاصيل الغذائية في الحزام الأوسط والمنطقة الجنوبية الغربية فهي الجذريات والدرنات والذرة والفول السوداني والدخن. وينتج الجزء الجنوبي والجنوب الغربي محصولي الكاكاو وزيت النخيل. وتعرف المنطقة الجنوبية والجنوبية الشرقية بمصايد الأسماك والمنتجات الزراعية، التي تشمل الذرة والمحاصيل الجذرية والدرنية، والكاكاو ونخيل الزيت والمطاط. وتمثل نيجيريا أكبر منتج في أفريقيا للبطاطا الحلوة واللوبيا والمنتج الأول في العالم للكسافا نتيجة لدعم الصندوق منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي.

4 - ونيجيريا من أكبر البلدان المنتجة للأسماك وذلك بمعدل إنتاج سنوي يقدر بحوالي 000 366 طن. وتقدر المساحة الكلية للمسطحات المائية الداخلية بما يزيد زيادة طفيفة على 12 مليون هكتار. ويتزايد استخدام المناطق المنخفضة التي تغمرها مياه الفيضانات موسميا لزراعة الأرز. وتغطي الغابات والأراضي الحرجية 17 مليون هكتار، وإن كانت الغابات الطبيعية والكثير من أشكال الحياة البرية بدأت تختفي بسبب ضغط السكان. والبنى الأساسية في المناطق الريفية قليلة، مما يشكل صعوبات في الوصول إلى الأسواق. ومرافق التخزين قليلة أيضا، مما يتسبب في خسائر كبيرة بعد الحصاد تقدر بحوالي 15% في المنطقة الشمالية الجافة و25% في مناطق الغابات الرطبة في الجنوب. وعلاوة على ذلك، فإن قلة إمكانيات الحصول على الائتمان تعيق الاستثمار في الزراعة وفي تجهيز المنتجات الزراعية وأنشطة إدرار الدخل خارج المزرعة.

5 - وتمتلك نيجيريا قطاعا ماليا متنوعا، يشمل تسعة قطاعات فرعية رئيسية، تتصل أربعة منها بالبرنامج المقترح: (أ) بنك نيجيريا المركزي، بوصفه الهيئة التنظيمية والإشرافية على القطاع المالي؛ (ب) القطاع الفرعي المصرفي التجاري/العام، الذي تمت إعادة هيكلته، بما في ذلك تخفيض عدد المصارف الكبرى من 89 إلى 25 مصرفا كبيرا بدءا من يناير/كانون الثاني 2006. كما انخفض أيضا عدد الفروع البالغ 100 3 فرعا على الرغم من أن العدد الفعلي لن يكون معروفا حتى أواخر عام 2006؛ (ج) 735 وحدة منفردة لمصارف المجتمعات المحلية، التي ستشهد قريبا إعادة للهيكلة ترمي إلى تحويلها إلى مصارف للتمويل الصغري ذات قاعدة محسنة من رؤوس الأموال؛ (د) خمس مؤسسات تمويل إنمائية تابعة للحكومة تشمل مصرف نيجيريا للتعاونيات الزراعية والتنمية الريفية الذي توفر فروعه البالغ عددها 201 فرعا التمويل الزراعي والريفي.

6 - وجرى عام 2001 إعداد خطة استثمار للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تسمى الآن خطة استثمار أسهم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. واقتضت أن تخصص المصارف 10% من أرباحها قبل اقتطاع الضرائب للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويبلغ المبلغ المتوفر الآن 28.8 مليار نيرة نيجيرية (حوالي 210 ملايين دولار أمريكي) وتم إنفاق 9.7 مليار نيرة نيجيرية (34%) على 185 مشروعا في المناطق الحضرية. ولأن القلق يساور بنك نيجيريا المركزي من إحجام المصارف عن تمويل المشروعات متناهية الصغر، فقد خصص 10% من المبلغ مباشرة للاستثمار في المشروعات متناهية الصغر في الآونة الأخيرة.

7 - وفي ديسمبر/كانون الأول 2005، وضع بنك نيجيريا المركزي سياسات جديدة للتمويل الصغري. وقد نشأت هذه السياسات نتيجة لمؤتمر عقد بشأن التمويل الصغري عام 2000. وتوفر السياسات إطارا لتنفيذ العمليات في المستقبل لـــ : (أ) المصارف التجارية التي لا يمكنها زيادة الحد الأدنى لأسهمها إلى المبلغ المطلوب وقدره 25 مليار نيرة نيجيرية؛ (ب) مصارف المجتمعات المحلية؛ (ج) مؤسسات التمويل الصغري، وذلك عن طريق إنشاء نمط جديد من المؤسسات المالية. وسيصدر بنك نيجيريا المركزي تنظيمات مفصلة حصيفة للقطاع برمته في مرحلة لاحقة اعتبارا من عام 2006.

8 - وتتمثل أهداف السياسات الجديدة للتمويل الصغري، بين جملة أمور، بما يلي: (أ) إتاحة الخدمات المالية لشريحة كبيرة من السكان النيجيريين المنتجين في المستقبل الذين لا يمكنهم بخلاف ذلك الحصول على الخدمات المالية؛ (ب) التشجيع على التآزر وعلى إدماج القطاع الفرعي غير الرسمي في النظام المالي الوطني؛ (ج) تعزيز توفير الخدمات من قبل مؤسسات التمويل الصغري إلى أصحاب المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.

9 - وتساعد سياسات التمويل الصغري على إنشاء مصارف التمويل الصغري كمؤسسات خاصة ذات رؤوس أموال جيدة ومتينة من الناحية الفنية وتتجه نحو الإقراض على أساس التدفق النقدي وسمات الزبائن. وستحصل هذه المصارف على الإجازات المصرفية من بنك نيجيريا المركزي من أجل العمل في منطقة جغرافية بعينها. وتحتاج المؤسسات التي تعمل كوحدات مصرفية، وتحيل العمليات مباشرة إلى المصارف الراهنة التي تقوم على المجتمعات المحلية إلى رأس مال مدفوع يبلغ أدنى قدر له 20 مليون نيرة نيجيرية (000 148 دولار أمريكي) ويمكن أن تعمل في مناطق حكومية محلية متفق عليها. وتم السماح لتلك المؤسسات بفتح مراكز للنقد وفروع في مناطق حكومية محلية متفق عليها بعد الحصول على موافقة مسبقة عن طريق بنك نيجيريا المركزي ولدى الوفاء بالمتطلبات الاحترازية. وبالنسبة لكل فرع جديد، تحتاج المؤسسات إلى أسهم إضافية تبلغ 20 مليون نيرة نيجيرية. وتحتاج المؤسسات التي ترغب في العمل على مستوى الدولة إلى رأس مال مدفوع يبلغ مليار نيرة نيجيرية (7.4 مليون دولار أمريكي). وتنص السياسات كذلك على أن بنك نيجيريا المركزي سيتحقق مما إذا كانت وحدات مصارف التمويل الصغري قد حققت "انتشارا معقولا" في المناطق الحكومية المحلية أو الولايات قبل منحها الرخصة بالتوسع.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

10 - **حافظة الصندوق.** مول الصندوق سبعة مشاريع في نيجيريا منذ 1985، بالتزام إقراضي إجمالي بلغ 90.1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة والمشروع الثامن هو مشروع المساندة الزراعية في ولايتي بنيو والنيجر الذي أقره

المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 1993 بقرض يبلغ 20 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، قد ألغي بناء على طلب الحكومة قبل أن يصبح القرض ساري المفعول. وتم إغلاق أربعة مشاريع وبرامج، وأصبح المشروع السابق وهو برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية في دلتا النيجر، ساري المفعول في 6 يوليو/تموز 2005. وقد تناولت كل المشاريع احتياجات سبل رزق المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشروعات الصغيرة الريفية، وصيادي الأسماك الحرفيين، والشباب، والمعدمين، والنساء. وساهمت تلك المشاريع والبرامج في توليد التكنولوجيا ونشرها، مما زاد من دخل الأسر وأمنها الغذائي مع إدخال نهج لصون التربة والمياه وإدارة البيئة بشكل فعال، وهي نهج تشاركية مدفوعة بالطلب من أجل توفير خدمات الدعم الزراعية والريفية وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات بغية كفالة تكرار نهج التنمية الناجحة واستدامتها. ويشمل برنامج التنمية الزراعية والريفية القائم على المجتمعات المحلية الذي يموله الصندوق وبرنامج إدارة الموارد الطبيعية القائم على المجتمعات المحلية نهجا ابتكارية لتعبئة الموارد المحلية وتخصيص الميزانية والإدارة ضمن الحكم الديمقراطي اللامركزي.

11 - **الدروس الرئيسية المستفادة.** تشمل الدروس الرئيسية الناجمة عن تجربة الصندوق ما يلي: (أ) يسمح تحقيق إمكانيات الحصول على الخدمات المالية التي تكمل الخدمات الفنية الفعالة بتحسين الإنتاجية وتعزيز التنوع في أنشطة الأسر الاقتصادية، مما يزيد من أمن الأسر الغذائي ومن دخولها؛ (ب) تمثل سياسات التمويل الصغري والإطار المؤسسي عنصرين هامين لتقديم الخدمات الزراعية والمالية الريفية المستدامة وينبغي أن يضمن ذلك الإطار الأواصر المؤسسية بين المؤسسات المالية الرسمية والمؤسسات المالية الريفية غير الرسمية ويعزز إمكانيات حصول السكان الريفيين على الخدمات المصرفية الرسمية؛ (ج) ينبغي أن تكون سياسات التمويل الصغري شاملة في تناول القضايا من ناحيتي العرض والطلب على السواء؛ (د) ينبغي تشجيع مجموعات المساعدة الذاتية واتحادات الادخار والائتمان والجمعيات التعاونية طوعا على التجمع لتشكيل مؤسسات لها مقومات البقاء؛ (ه) ينبغي اتخاذ تدابير لتقليل المخاطر الفنية والائتمانية إلى أدنى حد، وهي المخاطر التي تشكل عوائق كبيرة في تمويل المشروعات الصغيرة الزراعية والريفية؛ وتشكل تلك التدابير عوامل رئيسية في تحديد نسبة الفائدة.

12 - وشهد الصندوق أيضا مشاكل تنفيذ عامة في نيجيريا. وكان هناك عموما تأخير في استهلال البرامج بسبب التأخير في الوفاء بشروط سريان القرض وقلة التعاون بين وكالات التنفيذ وعدم كفاية الأموال النظيرة أو عدم توفرها في الأوقات المناسبة.

جيم – استراتيجية الصندوق في التعاون مع نيجيريا

13 - **سياسات نيجيريا لاستئصال الفقر.** جرى توثيق السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى ترويج النمو الاقتصادي في نيجيريا في استراتيجية التمكين الاقتصادي الوطني والتنمية التي صدرت مؤخرا (2005)، وقد حددت الاستراتيجية الأسباب الرئيسية للفقر، التي تسعى إلى معالجتها عن طريق السياسات والبرامج الإنمائية الملائمة. وتشمل الأسباب: (أ) ضعف الحكم، بما في ذلك سوء الإدارة، التي أعاقت تأثير برامج استئصال الفقر السابقة وقللت من قدرة الأفراد والشركات على استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة؛ (ب) الصراعات الاجتماعية التي لم تسفر عن الوفيات والخسائر في الأصول فحسب ولكنها أيضا لم تشجع على الاستثمار المحلي والخارجي؛ (ج) قلة الابتكارات التكنولوجية التي

أعاقت الإنتاج وقيدت من فرص العمالة؛ (د) العوامل البيئية التي ساهمت مساهمة كبيرة في نشوء الفقر ولاسيما بين سكان الريف الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية في الحصول على الرزق.

14 - **أنشطة الجهات المانحة الرئيسية الأخرى في مجال الحد من الفقر.** بالنظر إلى سعة نطاق الفقر الريفي في نيجيريا وتعقيده، لا بد من انتهاز فرص التصدي لهذه الظاهرة بطريقة متسقة ومتبادلة التعزيز. واعتمد الشركاء الإنمائيون الرئيسيون مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق، والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي معا نهجا تشغيليا يرمي إلى تعزيز تعاونهم وضمان مشاركتهم بغية تفادي إرسال رسائل متضاربة من الشركاء الإنمائيين الدوليين والجهات المانحة التي قد تفضي إلى الالتباس، وانعدام الاستراتيجيات القطاعية المتماسكة وإهدار الموارد والتقليل في نهاية المطاف من فعالية مكافحة الفقر الريفي. وهذا النهج التعاوني يقوم على الاتفاق بأن أكثر الوسائل كفاءة وفعالية لضمان التأييد الدولي الملموس للتنمية الريفية في نيجيريا يتمثل في إشراك المجتمعات المحلية في التنمية. وهو يستجيب أيضا للرغبة في إقامة شراكات أعمق وأكثر فعالية بين الصندوق والشركاء الآنف ذكرهم مع الجهات المانحة الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين كدائرة التنمية الدولية، ومؤسسة فورد، والوكالة الألمانية للتعاون التقني والوكالة الأمريكية للتنمية. ولا بد من إنشاء صلات أوثق وأكثر وضوحا بين القروض والمنح من أجل زيادة التآزر بين مختلف أنواع تمويل الصندوق إلى أقصى حد.

15 - **استراتيجية الصندوق في نيجيريا.** يتركز دعم الصندوق للبرنامج الحكومي لاستئصال الفقر على بناء القدرات وتعزيز قدرة المؤسسات على تيسير توفير الخدمات لفقراء الريف وإنشاء الصندوق لمنظمات تقوم على عضوية المجموعات المستهدفة بغية كفالة مشاركتها الفعالة، والمساعدة في تحقيق التغيير اللازم في السياسات، وتعزيز المبادرات القطاعية من أجل تهيئة الظروف اللازمة لاستئصال الفقر بسرعة وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص وتحسين المساءلة والشفافية.

16 - وسيساند البرنامج المقترح، الذي يضيف إلى الحوار القائم بين الجهات المانحة والحكومة بشأن إصلاح القطاع المالي الذي استهل عام 2000، تنفيذ إطار سياسات التمويل الصغري الذي استهلته الحكومة الفيدرالية لنيجيريا مع التركيز خصوصا على تحسين إمكانية حصول مجموعة الصندوق المستهدفة على الخدمات المالية، بما في ذلك توسيع الخدمات المصرفية الرسمية في المناطق الريفية. وصممت مشاركة الصندوق من أجل توجيه السياسات حيال خدمة القطاع الزراعي والريفي بطريقة أكثر فعالية وتقوية المؤسسات التي ستقدم الخدمات المالية للفقراء وتيسير مشاركة السكان الريفيين ومؤسساتهم في تنفيذ تحسين الإطار السياساتي والمؤسسي في المستقبل اتساقا مع سياسات التمويل الصغري. وما هو أهم من ذلك، فإن البرنامج المقترح سيمنح الأولوية إلى إنشاء مؤسسات التمويل الصغري الريفي التي تقوم على أعضاء المجموعات المستهدفة من أجل تعزيز المشاركة الفعالة للريفيين ولاسيما النساء في الخدمات المالية الريفية.

17 - **الإطار المنطقي للبرنامج.** يسعى البرنامج إلى استغلال سياسات التمويل الصغري التي استهلت حديثا وذلك في سبيل خدمة الفقراء بطريقة أكثر فعالية. وبخلاف إعادة توجيه مؤسسات التمويل الصغري لخدمة فقراء الريف بطريقة أكثر فعالية، فإن البرنامج سيمهد السبيل إلى إقامة الأواصر الإنمائية بين مؤسسات التمويل الصغري غير المصرفية ومؤسسات التمويل الرسمية. وتشير التجربة في نيجيريا وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى انعدام التكامل

الأفقي بين أسواق التمويل الرسمي وغير الرسمي وهو أحد أسباب نجاح إصلاحات القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي الذي صممت لتحفزه.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

18- سيغطي البرنامج المقترح 12 ولاية داخل بضع من المناطق الجغرافية الست في نيجيريا: الشمال (ولايات أدماوا، باوتشي، كاتسينا وزامفارا) والحزام الأوسط: (ولايات بنيو، وناساراوا، ولاغوس، وأويو)، والجنوب (ولايات أنامبرا إيمو وأكوا إيبوم وإيدو). وقد تأثر اختيار منطقة البرنامج بعاملين. أولا، سيضع البرنامج المقترح الأساس لتحقيق التنمية للنظام المالي الريفي المستدام على الأجل الطويل، وسيتطلب ذلك لعنصر كون البرنامج وطنيا في نطاقه. ثانيا، بينت التجربة أنه لا يعتبر إدراج الخدمات المالية الريفية في مشروع زراعي أو أي نوع من المشاريع الإنمائية أمرا صائبا فإنه من المهم ضمان التكامل بين الخدمات الفنية والمالية لتخفيف الفقر بطريقة فعالة. وبالتالي فإن البرنامج المقترح سيكمل المشاريع والبرامج الجارية الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية، ولاسيما برنامج التنمية الزراعية والريفية القائمة على المجتمع المحلي، وبرنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية في دلتا النيجر وسيؤيد أيضا تنفيذ برنامج المشروعات الريفية متناهية الصغر وهو البرنامج الذي يطوره الصندوق حاليا. وسيدعم البرنامج المبادرات المحلية ضمن إطار البرنامج الوطني لتحقيق الأمن الغذائي وأنشطة البرنامج الوطني لاستئصال الفقر. والمبادرتان الأخيرتان مبادرتان حكوميتان. وتستهدف هذه المشاريع وبرامج فقراء الريف، مع التركيز خصوصا على النساء والشباب والمجموعات المستضعفة التي تشكل أيضا مجموعة يستهدفها البرنامج المقترح.

19- تشكل الأسر الريفية الفقيرة، ولاسيما التي تترأسها نساء، المجموعة المستهدفة الرئيسية للبرنامج الذي يستهدف أيضا الشباب والمعاقين بدنيا خصوصا. وستستفيد الأسر الريفية الفقيرة مباشرة من الخدمات المالية التي ستشهد تحسنا من حيث النوعية والكمية وفرص الحصول على خدمات الودائع والفرص والتحويلات. ومن المقدر أن تستفيد 345 000 أسرة من بينها 138 000 أسرة تترأسها نساء، مباشرة من هذا البرنامج. وتشمل تلك الأسر أصحاب الحيازات الصغيرة، والمزارعين، وأصحاب المشروعات الريفية، كالمزارعين والحرفيين وصغار التجار والنساء والمعاقين بدنيا والشباب. وبالنظر إلى استقلال النساء في معظم أنحاء جنوب ووسط نيجيريا اقتصاديا وميلهن إلى الادخار وإلى الانضباط المالي، فيحتمل أن تكون النساء هن المستفيدات الرئيسيات ماليا من البرنامج.

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

20- يرمي البرنامج إلى تعزيز مؤسسات التمويل الصغري وإقامة الصلات بين تلك المؤسسات ومؤسسات التمويل الرسمية بغية إنشاء نظام مالي ريفي مستدام له مقومات البقاء. ويتمثل الهدف في تطوير الخدمات المالية الريفية وتعزيز إمكانية حصول السكان الريفيين على تلك الخدمات وذلك من أجل توسيع إنتاجية المشروعات الزراعية والريفية الصغيرة ومتناهية الصغر وتحسينها. ويتمثل الهدف في الحد من الفقر ولاسيما بين فقراء الريف وخاصة النساء والشباب والمعاقين بدنيا.

21- وتشمل الاستراتيجية تقديم الدعم لإنشاء مؤسسات التمويل الصغري وتعزيزها؛ والتشجيع على تحسين الإطار القانوني والسياساتي العام والإطار التنظيمي الذي سيعزز من العمليات ويقلل تعرض مؤسسات التمويل الصغري إلى المخاطر إلى أدنى حد؛ ويقيم الصلات بين النظام المالي ونظام الإنتاج الزراعي وذلك في سبيل تحسين الكفاءة التشغيلية، وزيادة الإنتاجية وتقليل المخاطر الفنية والائتمانية إلى أدنى حد.

جيم – عناصر البرنامج

22- يتمحور هيكل البرنامج حول أربعة عناصر: (أ) إنشاء وتعزيز المؤسسات الريفية للتمويل الصغري القائمة على الأعضاء؛ (ب) دعم مصارف التمويل الصغري؛ (ج) الظروف الإطارية لتنمية التمويل الصغري؛ (د) إدارة البرنامج وتنسيقه ورصده وتقييمه.

23- **إنشاء وتعزيز المؤسسات الريفية للتمويل الصغري القائمة على الأعضاء.** ويهدف هذا العنصر إلى تحسين البيئة التمكينية لإنشاء مؤسسات مستدامة للتمويل الصغري التي تقوم على الأعضاء والتي تمتلك مقومات البقاء وتعزيزها وزيادة قدرة المؤسسات الوطنية التي توفر التدريب وبناء القدرات بين المؤسسات المالية الريفية. ويشمل هذا العنصر ثلاثة عناصر فرعية: (أ) تحسين الأطر السياساتية والقانونية والمؤسسية لإنشاء مؤسسات التمويل الصغري الريفية القائمة على الأعضاء؛ (ب) إنشاء وتعزيز مؤسسات التمويل الصغري الريفية ومنظماتها الرئيسية؛ (ج) التشجيع على إقامة برنامج للروابط وذلك لاختبار نظام إيصال الائتمان.

24- **دعم مصارف التمويل الصغري.** تقدم مؤسسات التمويل الصغري الخدمات المالية إلى الفقراء وينبغي أن تنجز ذلك على أساس مستدام إذا أريد تحقيق فرص الوصول المتوقعة في المناطق الريفية على وجه الخصوص. وسيعتمد عمق وبعد الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات على قدراتها في توفير الخدمات والمنتجات الملائمة، التي تشمل الادخار والائتمان ومدفوعات التحويل المالي الابتكاري والحوالات والتأمين. وسيساند هذا العنصر بناء القدرات بين مصارف التمويل الصغري ومؤسسات التمويل الصغري التابعة للمنظمات غير الحكومية ومصرف نيجيريا للتعاونيات الزراعية والتنمية الريفية. وسيقدم الدعم للمؤسسات المستفيدة بعد استكمال تقييم مؤسسي يبين إذا ما كانت النماذج التجارية المستخدمة مربحة عن طريق إنشاء مستويات مستدامة للتشغيل والتمويل. ولهذا العنصر أربعة عناصر فرعية: (أ) بناء القدرات بين مصارف التمويل الصغري؛ (ب) بناء القدرات بين مؤسسات التمويل الصغري غير المصرفية؛ (ج) مساندة مصرف نيجيريا للتعاونيات الزراعية والتنمية الريفية؛ (د) دعم التنفيذ، ووضع الإطار الناظم لمصارف التمويل الصغري والإشراف عليها.

25- **الظروف الإطارية لتنمية التمويل الصغري.** يتطلب تنفيذ بنك نيجيريا المركزي للسياسات الوطنية للتمويل الصغري تطوير المؤسسات المشاركة لقدراتها ونظمها الداخلية مما سييسر إيصال المعلومات من المؤسسات التي توضع تحت الإشراف إلى بنك نيجيريا المركزي. ويشمل هذا العنصر توفير استعراض السياسات العامة من خلال المجلس الاستشاري للتمويل الصغري الذي يشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الجهات المانحة، وتنظيم الحلقات العملية السنوية المتعلقة بالسياسات العامة الوطنية التي تستعرض التجارب والدروس المستفادة وتصب في عملية استعراض السياسات العامة. وسيدعم هذا العنصر أيضا بنك نيجيريا المركزي في تعزيز إقامة نظام الصلات

المتكاملة بين مصارف التمويل الصغري التي تخضع للإشراف والمصارف العالمية. وسيساند البرنامج كذلك الجهود التي يبذلها بنك نيجيريا المركزي في عمله مع كبار منظمات التمويل الصغري الرئيسية لتقديم خدمات مجدية إلى أعضائها تشمل بناء القدرات ووضع مقاييس للأداء والرصد. ويتألف هذا العنصر من ثلاثة عناصر فرعية: (أ) توفير الوصول إلى تسهيلات إعادة التمويل؛ (ب) إنشاء المنظمات الرئيسية لمصارف التمويل الصغري ومؤسسات التمويل الصغري ومنظماتها الأم؛ (ج) إقامة حوار السياسات العامة وإجراء البحث والتوثيق بشأن التمويل الصغير.

26- **إدارة البرنامج وتنسيقه ورصده وتقييمه.** يقدم هذا العنصر الدعم الفني والمالي الضروري لتنفيذ البرنامج وتنسيقه وتخطيطه ورصده وتقييمه. ويشمل هذا العنصر ثلاثة عناصر فرعية: (أ) إنشاء وحدة إدارة للبرنامج تتمتع بشبه استقلال ذاتي؛ (ب) الرصد والتقييم؛ (ج) الدعم السياساتي للتنفيذ.

دال – التكاليف والتمويل

27- تقدر تكلفة البرنامج ومدته سبع سنوات بمبلغ 40.0 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك كامل الطوارئ التي تبلغ 2.3 مليون دولار أمريكي أو 6% من التكلفة الأساسية. وتقدر التكلفة لكل زبون مستفيد بـــ 120 دولاراً أمريكياً. ويقدر عنصر القطع الأجنبي بـــ 10.3 مليون دولار أمريكي. ويقدم الجدول 1 موجز التكاليف ويتضمن مساهمات الجهات المشاركة في التمويل.

28- سيتم تمويل البرنامج من قبل الصندوق ومؤسسة فورد والحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وبنك نيجيريا المركزي والمصارف المشاركة ومؤسسات التمويل الصغري ومؤسسات التمويل الصغري الريفية. ويتألف التمويل المقترح من قرض يقدمه الصندوق بمبلغ 27.2 مليون دولار أمريكي تقريبا، بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة تبلغ 400 000 دولار أمريكي تقريبا (انظر الذيل الرابع والناتج 1–1 و1–2 للإطار المنطقي) مما يجعل مساهمة الصندوق بحدود 27.6 مليون دولار أمريكي أو 68% من التكلفة الكلية للبرنامج. ستمول المؤسسات المشاركة التي تشمل بنك نيجيريا المركزي والبرنامج الوطني لاستئصال الفقر ومصرف نيجيريا للتعاونيات الزراعية والتنمية الريفية 4.8 مليون دولار أمريكي أو 12% من التكلفة الكلية. ومن المنتظر **أن** تمول مؤسسة فورد 500 000 دولار أمريكي أو 1.3% من التكلفة الكلية على أساس منحة لتوفير جزء من صندوق الضمانات في ظل صندوق تنمية التمويل الصغري الذي ينشئه بنك نيجيريا المركزي. وستمول الحكومة ما يعادل 6.2 مليون دولار أمريكي أو 15.4% من التكلفة الكلية بالعملة المحلية. ويتوقع أن يساهم المستفيدون بمبلغ 100 985 دولار أمريكي أو 2.5% من التكلفة الكلية. ويوضح الجدولان 1 و2 موجز التكاليف والتمويل المقترح.

29- بيد أنه ينبغي ملاحظة أن جهود البرنامج ستستقطب التمويل الائتماني من مؤسسات مالية أخرى بما فيها مصارف التمويل الصغري والمصارف التجارية ومصرف نيجيريا للتعاونيات الزراعية والتنمية الريفية بما يقدر بأكثر من 100 مليون دولار أمريكي خلال فترة البرنامج.

الجدول 1: موجز تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	العملة المحلية	النقد الأجنبي	المجموع	%من النقد الأجنبي	%من التكاليف الأساسية
إنشاء وتعزيز المؤسسات الريفية للتمويل الصغري القائمة على الأعضاء	15 739.9	3 981.5	19 721.4	20	52
دعم مصارف التمويل الصغري	5 863.8	3 965.1	9 828.9	40	26
الظروف الإطارية لتنمية التمويل الصغري	3 807.5	668.7	4 476.2	15	12
إدارة البرنامج وتنسيقه ورصده وتقييمه	**2 459.0**	**1 167.3**	**3 626.3**	32	10
مجموع التكاليف الأساسية	**27 870.1**	**9 782.6**	**37 652.7**	**26**	**100**
الطوارئ المادية	664.4	148.5	812.8	18	2
الطوارئ السعرية	1 154.2	364.7	1 519.0	24	4
التكاليف الكلية للبرنامج	**29 688.7**	**10 295.8**	**39 997.7**	**26**	**106**

[أ] ترجع الفروق فى المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		منحة الصندوق		مؤسسة فورد		المؤسسات المشاركة		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
إنشاء وتعزيز المؤسسات الريفية للتمويل الصغري القائمة على الأعضاء	14 815.9	70.6	–	–	–	–	159.2	0.8	5 020.7	23.9	985.1	4.7	20 980.9	52.5	4 229.5	15 802.9	948.4
دعم مصارف التمويل الصغري	5 877.6	56.7	–	–	–	–	3 731.5	36.0	753.2	7.3	–	–	10 362.3	25.9	4 117.2	5 379.8	865.3
الظروف الإطارية لتنمية التمويل الصغري	3 137.0	66.6	–	–	500.0	10.6	871.4	18.5	205.0	4.3	–	–	4 713.4	11.8	705.9	3 802.6	205.0
إدارة البرنامج وتنسيقه ورصده وتقييمه	3 344.8	85.2	400.0	10.1	–	–	–	–	196.2	5.0	–	–	3 941.1	9.8	1 243.2	2 488.5	196.2
مجموع الإنفاق	**27 175.3**	**68.0**	**400.0**	**1.0**	**500.0**	**1.3**	**4 762.2**	**11.9**	**6 175.0**	**15.4**	**985.1**	**2.5**	**39 997.7**	**100.0**	**10 295.8**	**27 473.8**	**2 214.9**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام .

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

30- ستعد وحدة إدارة البرنامج **خطة العمل والميزانية السنوية** على أساس الطلب المتصور بين المجموعات والمؤسسات المستهدفة؛ وستستعرض لجنة الفرز التابعة للبرنامج الخطة والميزانية وتعتمدهما قبل تقديمهما إلى الصندوق والمؤسسة المتعاونة (البنك الدولي) لضمان عدم اعتراضهما. وستبين خطط العمل والميزانية السنوية الأنشطة بالتفاصيل وتكاليف الوحدات ومؤشرات رصد النتائج والأثر فضلا عن طرائق التنفيذ. وسيشمل البرنامج خطة توريد للأشهر الثمانية عشر الأولى ستقدم بشكل منفصل إلى الصندوق وإلى المؤسسة المتعاونة (البنك الدولي) لإقرارها لضمان عدم اعتراضهما عليها.

31- **التوريد.** سيتبع توريد السلع والخدمات إجراءات تتماشى مع المبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق. وقبل بدء التوريد، فإن على المقترض تزويد الصندوق، وبغرض الموافقة، بخطة توريد للأشهر الثمانية عشر الأولى بما في ذلك (أ) قائمة أو قوائم بالسلع والخدمات المزمع توريدها؛ (ب) التجميعات المقترحة لهذه السلع والخدمات.

32- **الصرف.** لا يزمع إجراء أية أعمال مدنية في إطار البرنامج. وسيوثق الصرف والآليات والمعدات والخدمات الاستشارية بشكل تام ويتم الصرف على النفقات التي تعادل 000 50 دولار أمريكي أو تقل عن ذلك أو المخصصة للتدريب وحلقات العمل والمرتبات المحلية والمخصصات والمواد وتجهيزات المكاتب ونفقات التشغيل الأخرى من خلال كشوفات الإنفاق المرخص بها. وستجمع وثائق الاسناد ذات الصلة، التي تشمل فواتير الموردين وأدلة الدفع والعقود وتحليل العطاءات وتوصيات المنح وصكوك الدفع في موقع مركزي من قبل الوكالات المنفذة المعنية وستتاح لبعثات الإشراف التي ستوفدها المؤسسة المتعاونة كما ستتاح للفحص من قبل مراجعي الحسابات. ومن أجل تيسير الدفع بطريقة حسنة التوقيت لقاء الخدمات والتجهيزات وبسبب عدم قدرة الحكومة على تمويل النفقات التي سيتكبدها الصندوق مقدما، سيتم الدفع من خلال الحساب الخاص أو الدفع المباشر. وبعد فتح الحساب الخاص حسب الأصول، وبناء على طلب المقترض، يودع الصندوق مبلغاً أوليا بقيمة 000 500 دولار أمريكي. ويجدد الصندوق موارد هذا الحساب من حين إلى آخر بناء على الطلب، بعد عملية سحب أو أكثر تصل قيمتها الإجمالية إلى 2 مليون دولار أمريكي، وذلك بمقادير دنيا حسبما قد يحدد الصندوق، أو المؤسسة المتعاونة بالنيابة عن الصندوق، ويخطر بها المقترض.

33- **الحسابات.** ستحتفظ أطراف البرنامج بحسابات مستقلة للأنشطة التي يمولها الصندوق. وسيكون جدول الحسابات والممارسات المحاسبية وفقاً للمعايير الدولية المقبولة. وستتسق الممارسات المحاسبية في ظل البرنامج لتيسير تحليلات التكاليف، والرقابة المالية، وعمليات المراجعة. وسيكفل منسق البرنامج والمراقب المالي في ظل البرنامج تنفيذ الإجراءات المحاسبية المعتمدة تنفيذاً كاملاً. وبالنظر إلى أن من الواجب أن يكون هناك نظام موحد مقبول للمحاسبة في ظل البرنامج قبل عملية الصرف الأولى، فإن من المقترح أن يكون تصميم قبل هذا النظام أحد الأنشطة الأولى التي ستمول من صندوق الدعم المبكر للتنفيذ. وستفتح حسابات البرنامج في كل وحدة لإدارة البرنامج في المناطق بغية تلقي الأموال النظيرة.

34- **مراجعة الحسابات.** تخضع عمليات الإنفاق الأساسية إلى تدقيق مراجعي الحسابات الداخليين التابعين للمؤسسات المشاركة. وبالنسبة للوحدة المركزية لإدارة البرنامج فسيقوم مراجع الحسابات العام في الاتحاد (نيجيريا) بانتداب مراجع حسابات داخلي من ذوي الخبرة إلى الوحدة. وسيطبق المراجع الداخلي هذا إجراءات المراجعة الداخلية والرقابة المقبولة دولياً، بما في ذلك مراجعة عمليات للدفع مقدماً. وستخضع التقارير المالية السنوية للبرنامج إلى مراجعة حسابات سنوية يقوم بها مراجعو حسابات مستقلون وخارجيون يحظون بالقبول ويتمتعون بالخبرة اللازمة ويوصي بهم مراجع الحسابات العام للاتحاد ويقبلهم الصندوق والمؤسسة المتعاونة. ويفحص المراجعون الخارجيون الوثائق المتصلة بالصرف الذي يجري بموجب بيانات الصرف ويقدمون رأيهم بشأن عملية تشغيل الحساب الخاص. ويقدم المراجعون الخارجيون بياناتهم المالية مشفوعة بتقرير طويل إلى وحدة تنسيق البرنامج، والصندوق، والمؤسسة المتعاونة، في موعد أقصاه ستة أشهر بعد نهاية السنة المالية للحكومة النيجيرية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول.

واو – التنظيم والإدارة

35- يتضمن الإطار التنظيمي للبرنامج تقسيم المهام والمسؤوليات بين مختلف الكيانات كما يرد في تقرير تقدير البرنامج الرئيسي (الفصل السابع) وورقة العمل السادسة (أوراق العمل، المجلد الثاني).

36- **إدارة البرنامج وتنسيقه.** يتم تنسيق التنفيذ من خلال وحدة مركزية لإدارة البرنامج، يساعدها في ذلك ثلاث وحدات لإدارة البرامج في المناطق ومكاتب البرامج الحكومية في الولايات والمكاتب المحلية. وسينفذ البرنامج في ظل سلطة الوزارة الاتحادية للتنمية الزراعية والريفية باعتبارها الوكالة القائدة للبرنامج. وستحافظ وحدة إدارة البرنامج ومكاتبها على إقامة ارتباط وثيق مع الوكالة المنفذة والولايات المشاركة ومجالس الحكومة المحلية وذلك لضبط التشغيل اليومي لبرنامج الوكالات المنفذة. وسيقدم موظفو الوحدة الدعم الفني كما هو مطلوب إلى الوكالات المنفذة. وسينظم منسق البرنامج حلقات عمل بشأن استهلال البرنامج ورفع الوعي به ورصده وتقييمه سنويا. وسيقوم منسق البرنامج بتنسيق خطط العمل والميزانيات السنوية وضمان تقديمها إلى لجنة الإنتقاء في البرنامج للنظر فيها والمصادقة عليها ومن ثم رفعها إلى المؤسسة المتعاونة والصندوق.

37- **المسؤوليات المؤسسية عن البرنامج:** تنفذ المؤسسات القائمة البرنامج وفقا لولايتها وصرف موارد التنفيذ مباشرة إثر اعتماد ميزانية البرنامج. وبالتالي فإنها ستكون مسؤولة عن المساءلة والتقارير المالية بشأن الأنشطة التي تنفذها. وسيتم الدخول في مذكرات تفاهم مع المؤسسات المشاركة المعنية حسب الاقتضاء ولاسيما مصارف التمويل الصغري والبرنامج الوطني لاستئصال الفقر ومؤسسات التمويل الصغري ومؤسسات التمويل الصغري الريفية.

38- **الإشراف والتيسير على الصعيد الوطني.** ستشكل لجنة للإشراف على البرنامج من أجل الإشراف على تنفيذه وسترأس اللجنة الأمين العام الدائم لوزارة الزراعة والتنمية الريفية، وستشمل ممثلين من وزارات أخرى وبنك نيجيريا المركزي والوزارة الاتحادية للشؤون المالية. وربما يدعى الشركاء الإنمائيون المعنيون في القطاع الفرعي للتمويل الصغري بصفة مراقبين.

39 - **خدمات الدعم.** يتم تنفيذ برنامج بناء القدرات وأنشطة التدريب من خلال ترتيبات تعاقدية تشمل موردي خدمات من القطاع الخاص. ويقوم تسليم الخدمات على نهج ينحى منحى الأعمال التجارية. وسيتم التعاقد مع متخصصين ومؤسسات متخصصة بشأن الموضوع حسب الاقتضاء، من أجل القيام بمهام بعينها.

40 - **الرصد والتقييم.** سيجري إتباع نهج تشاركي للرصد والتقييم الذي يشارك فيه المستفيدون والمؤسسات المشاركة. بيد أن وحدة تنسيق البرنامج ستضطلع بالمسؤولية الشاملة عن الرصد وتقديم التقارير المرحلية والتقييم. وسيساعد خبير الرصد والتقييم مساعدون للرصد والتقييم على صعيد المناطق. وسيعين خبير للرصد والتقييم لوضع نظام للرصد والتقييم بما فيه جمع البيانات وتحليلها ونظام رفع التقارير.

زاي – المبررات الاقتصادية

41 - على صعيد **التمويل الصغري**، سيصل البرنامج إلى نطاق أوسع بكثير من الزبائن ولاسيما من جانب الإقراض. وستفضي جهود بناء القدرات وتعزيز برنامج إقامة الصلات إلى توسيع القروض لتصل إلى أكثر من 000 345 أسرة ريفية فقيرة تعمل في الزراعة للاستفادة منها في المشاريع الزراعية والريفية. ويقدر أن تكثيف الزراعة والشروع في المشاريع الجديدة الصغيرة والمتناهية في الصغر سينشيء فرصتين عمل إضافيتين لكل عملية. وسينجم عن ذلك ما يزيد على 000 700 عمل جديد في القطاع الريفي.

42 - **على الصعيد المتوسط**، سيزيد البرنامج الناتج المالي زيادة كبيرة. وبعد سنتين يتوقع أن تحسن مصارف التمويل الصغري ومؤسسات التمويل الصغري غير المصرفية قدراتها الإدارية ومنتجاتها المالية التي ستزيد من فرص الوصول إلى الزبائن على مدى خمس سنوات من البرنامج. ويفترض أن تحدث التغيرات التالية بين السنة الثالثة للبرامج والسنة السابعة: 10%، 15%، 25%، 30%، و35%. وسيوسع ذلك من فرص وصول مصارف التمويل الصغري بمقدار 750 141 مقترضا ومؤسسة غير مصرفية بعدد 250 47 مقترضا. ويتوقع أن تخفض المنافسة المتزايدة وتقليل المخاطر الفنية والائتمانية وتخصيص تكاليف التشغيل من متوسط سعر الفائدة من 35% إلى 20 في المائة. وستزيد أرباح مصارف التمويل الصغري ومؤسسات التمويل الصغري بمقدار 14.2 مليون دولار أمريكي و4.7 مليون دولار أمريكي على التوالي. وبافتراض أن الأرباح ستبلغ قبل اقتطاع الضرائب 35% من الناتج، سيترجم ذلك إلى 4.97 مليون دولار أمريكي و1.8 مليون دولار أمريكي على التوالي. **وعلى صعيد الاقتصاد الكلي**، فإن المزايا الأساسية – بخلاف الضرائب، تشتمل على ما يلي: (أ) تحسين الإطار التنظيمي والإشرافي لمصارف التمويل الصغري مع تحسين قدرات بنك نيجيريا المركزي على التحليل والتنظيم والإشراف على قطاع التمويل الريفي، ولاسيما في مصارف التمويل الصغري؛ (ب) إيجاد فرص العمالة على صعيد المقترضين ومؤسسات التمويل الصغري الريفية؛ (ج) تحسين سمعة القطاع المصرفي للتمويل الصغري وزيادة استقراره. وقد تنبثق الفوائد غير الكمية الأخرى من خلال البحوث وأنشطة حوار السياسات العامة شريطة أن يفضي ذلك إلى المزيد من الظروف الإطارية القانونية والاقتصادية الملائمة. يتوقع أن يكون **الأثر الاقتصادي** للبرنامج كبيرا ولكن لا يمكن تقييمه بطريقة ذات مغزى في هذه المرحلة. ومن المتوقع أنه بالنظر إلى سياسات التمويل الصغري التي ستنشر وبالنظر إلى مداخلات البرنامج فإن مؤسسات التمويل الصغري التي تتكبد خسائر ستنتقل تدريجيا إلى نقطة التعادل في موازينها وتتعداها، وسينجم عن ذلك إجمالا تحسن في أدائها وخدماتها ووصولها إلى عدد أكبر من الزبائن.

حاء – المخاطر

43- تم تصميم البرنامج من خلال البناء على خبرة الصندوق والجهات المانحة الأخرى في نيجيريا. وقد شارك كبار أصحاب المصلحة بمن فيهم المؤسسات والمستفيدون مشاركة تامة في صياغة البرنامج وقد أخذت جميع شواغلهم وآرائهم بعين الاعتبار. وتم تحديد إطار السياسات العامة والإطار المؤسسي لتنفيذ البرنامج وستأخذ مصالح المجموعات القطاع الخاص موضع الريادة في التنفيذ. وينبغي أن يقلل ذلك من المخاطر تقليلا كبيرا. ويتطلب البرنامج كفاءة إدارية فائقة قد لا تتوفر داخل المؤسسات الحكومية. وتم التصدي لهذا الخطر من خلال الحد من التدخل الحكومي في المجالات الخاصة بالإطار السياساتي واللوجستي وإيجاد بيئة تشغيلية مواتية، حيث تتمتع الحكومات بالخبرة والقدرة. ويشمل البرنامج المساعدات التقنية لدعم الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص على السواء. وستجري كفالة التنفيذ والإشراف والمراقبة المكثفة. ويشكل التدريب وبناء القدرات عناصر أساسية في البرنامج. وربما لن تتبلور مصادر التمويل الصغري التي تعتبر منتجا جديدا لسياسات التمويل الصغري. وسيتم تحويل المصارف القائمة إلى مصارف تمويلها صغري بحدود 31 ديسمبر/كانون الأول 2007، أو قبله. وقد استكمل بنك نيجيريا المركزي تمرينا أكثر تعقيدا للمصارف التجارية ضمن فترة أقصر. وأوضح بنك نيجيريا المركزي إرادته والتزامه بتنفيذ إصلاح القطاع المالي. ولمصارف المجتمعات المحلية مصلحة في الإصلاح وبعضها (12%) لديها قاعدة رأسمالية كافية لتلبية المتطلبات. وقد تكون تنمية مؤسسة التمويل الصغري الريفية أكثر تدرجا عما هو متوقع. وتم التصدي لهذا الخطر من خلال التدريب المكثف بين المجموعات والاتحادات والتعاونيات. وللمجموعات المستهدفة نفسها مصلحة كبيرة في إنشاء مؤسسات التمويل الصغري الريفية التي لها مقومات البقاء، وقد شرع العديد منها بعملية استخدام موارده ومبادراته. ولكنه يفتقد إلى الاختصاصات الفنية والموارد الكافية. كما سيوفره البرنامج.

طاء – الأثر البيئي

44- سيكمل البرنامج المشاريع الجارية التي يمولها الصندوق، ألا وهي برنامج التنمية الزراعية والريفية القائمة على المجتمع المحلي، وبرنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية في دلتا النيجر وبرنامج التوسع في إنتاج الجذريات والدرنيات، فضلا عن مشروع فاداما الذي يموله البنك الدولي والمشروع الوطني للأمن الغذائي الذي تموله الحكومة ومجموعة من الجهات المانحة الخارجية. وتشمل المشاريع تدابير لصون البيئة وتحسينها. وسيتواصل اتخاذ التدابير المطلوبة وسيجري تنفيذ تدابير إضافية ربما ستصبح مطلوبة نتيجة للبرنامج المقترح. وتم تصنيف البرنامج وفقا لعملية فرز وتصنيف بيئية من الفئة باء لعدم توقع أي أثر كبير له على البيئة.

ياء – السمات الابتكارية

45- يشمل البرنامج عددا من السمات الابتكارية اتساقا مع سياسات التمويل الريفي المعمول بها في الصندوق. وسيوفر البرنامج أداة رئيسية لتنفيذ إطار سياسات التمويل الصغري الذي استهل حديثا (ديسمبر/كانون الاول 2005)، مع التركيز خصوصا على خدمات التمويل الريفي التي تستهدف فقراء الريف. ويشمل البرنامج ايضا الاستثمار الاضافي في السياسات العامة والإطار القانوني لقطاع التمويل الريفي غير الرسمي اعترافا بالحاجة إلى سياسات شاملة ونهج تنظيمي للخدمات المالية الريفية المستدامة التي ستخدم الريفيين الفقراء بطريقة انجع، ولاسيما النساء. ويشمل

البرنامج تدابير ترمي إلى التحسين السياساتي من خلال عمليات الاستعراض والمشاورات وحلقات العمل التي تنطوي على المشاركة الفاعلة لأصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومة والمستفيدين في القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين. وسيقود القطاع الخاص البرنامج بينما ستؤدي الحكومة دورا رئيسيا في إنشاء بيئة تمكينية.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

46- تشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية نيجيريا الاتحادية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم المساعدة المالية المقترحة إلى الجهة المتلقية، ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها، باعتباره الملحق.

47- وجمهورية نيجيريا الاتحادية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

48- وإني مقتنع بأن المساعدة المالية المقترحة تتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المساعدة المالية المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا ثمانية عشر مليونا وخمسمائة ألف (000 500 18) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته أو قبل 1 سبتمبر/أيلول 2046 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا مائتين وسبعين ألف (000 270) وحدة حقوق سحب خاصة، وأن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات التمويل في 23 أغسطس/آب 2006)

1 - طلبت حكومة نيجيريا الاتحادية (الحكومة) قرضاً لتمويل برنامج بناء المؤسسات المالية الريفية. ووافق الصندوق على تقديم منحة للحكومة بما مقداره 000 270 وحدة حقوق سحب خاصة لتمويل صندوق الضمانات في ظل الظروف الإطارية لعنصر تنمية التمويل الصغري.

2 - وسوف تتيح الحكومة حصيلة القرض والمنحة لوكالة البرنامج الرئيسية وفقاً لخطط العمل والميزانية السنوية ومذكرة التفاهم المبرمة مع بنك نيجيريا المركزي.

3 - **إتاحة الموارد الإضافية**

(أ) بالإضافة إلى حصيلة القرض والمنحة، ستتيح الحكومة لوكالة البرنامج الرئيسية ولكل طرف آخر في البرنامج، فور الحاجة، كل الأموال والتسهيلات والخدمات والموارد الأخرى التي قد يتطلبها تنفيذ البرنامج من آن إلى آخر وفقاً لاتفاقية التمويل.

(ب) دون تحديدٍ لعمومية الفقرة (أ) أعلاه، تتيح الحكومة لوكالة البرنامج الرئيسية خلال فترة تنفيذ البرنامج من مواردها الخاصة أموالاً نظيرة في حدود مبلغ إجمالي مقداره 000 175 6 دولار أمريكي وفقاً لإجراءاتها الوطنية المعتادة في المساعدة الإنمائية. ولهذا الغرض، ستودع الحكومة أموالاً نظيرة بمبلغ أولي قدره 000 750 دولار أمريكي في حساب البرنامج الاتحادي لتغطية السنة الأولى من تنفيذ البرنامج، وستقوم بعد ذلك بتجديد الحساب من خلال إيداع الأموال النظيرة التي تتطلبها خطة العمل والميزانية السنوية لسنة البرنامج المعنية مسبقاً كل عام.

(ج) دون تحديدٍ لعمومية الفقرة (أ) أعلاه، تكفل الحكومة إتاحة حصيلة القرض والمنحة لوكالة البرنامج الرئيسية وفقا لخطط العمل والميزانيات السنوية.

4 - **حسابات البرنامج**

(أ) تفتح وكالة البرنامج الرئيسية، من خلال وحدة تنسيق المشروع، حساباً اتحاديا للبرنامج بالعملة المحلية ("حساب البرنامج الاتحادي") وتحتفظ به في مصرف يقبله الصندوق لتلقي مساهمة الحكومة مسبقاً وفقا لخطط العمل والميزانيات السنوية.

(ب) تقوم الحكومة بحمل كل من بنك نيجيريا المركزي، والإدارة الاتحادية للتعاونيات، والوحدة المركزية لإدارة البرنامج، ومصرف نيجيريا للتعاونيات الزراعية والتنمية الريفية، والبرنامج الوطني لاستئصال

الملحق

الفقر، على فتح حسابين للبرنامج (الحساب "ألف" والحساب "باء") بالعملة المحلية والاحتفاظ بهما في مصرف يقبله الصندوق. وسوف يتلقى حساب البرنامج "ألف" حصيلة القرض التي ستحول إليه من الحساب الخاص. وسوف يتلقى حساب البرنامج "باء" مساهمة الحكومة مسبقاً من حساب البرنامج الاتحادي سنوياً وفقاً لخطط العمل والميزانيات السنوية. وسيكون منسق البرنامج والمسؤول المالي في وحدة تنسيق البرنامج مفوضان بالكامل بتشغيل حسابي البرنامج ألف وباء، وسيتطلب السحب من هذين الحسابين إمضاءهما المشترك.

(ج) تقوم وحدة تنسيق البرنامج بحمل كل وحدة من وحدات إدارة البرنامج في المناطق على فتح حساب جار بالعملة المحلية والاحتفاظ به في مصرف يقبله الصندوق لعمليات البرنامج في المنطقة المعنية ("حسابات المناطق"). ويخول كل من المنسق والمحاسب في كل مكتب من مكاتب إدارة البرنامج على مستوى المناطق صلاحية تشغيل حساب المنطقة المعنية، وسيكون توقيع كليهما معاً مطلوباً لسحب أي مبالغ من الحساب.

5 - **مذكرة التفاهم مع بنك نيجيريا المركزي.** تعقد وكالة البرنامج الرئيسية وبنك نيجيريا المركزي اتفاقاً ("مذكرة التفاهم مع بنك نيجيريا المركزي") تنص، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

(أ) يعلن بنك نيجيريا المركزي التزامه بأهداف المشروع ومقاصده ويتعهد – للنهوض بهذه الأهداف والمقاصد – بتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالتمويل الصغري.

(ب) تقع على بنك نيجيريا المركزي المسؤولية الشاملة عن كفالة تنفيذ أنشطة البرنامج وفقاً لسياسة التمويل الصغري والخطوط التوجيهية المساندة. وإضافة إلى ذلك، سيكفل بنك نيجيريا المركزي تكامل تنسيق واستخدام الموارد المقدمة من الجهات المانحة لدعم تنفيذ سياسة التمويل الصغري.

(ج) يكفل بنك نيجيريا المركزي مشاركة اللجنة التوجيهية للبرنامج والجهات الممولة له في المجلس الاستشاري للتمويل الصغري، وضمان تنفيذ توصيات هذا المجلس.

(د) يكفل بنك نيجيريا المركزي حصول مصارف التمويل الصغري على الترخيص الملائم للمشاركة في أنشطة البرنامج.

(هـ) يوفر بنك نيجيريا المركزي الخطوط التوجيهية ويهيئ الظروف المطلوبة لإنشاء منظمات رئيسية لمصارف التمويل الصغري/مؤسسات التمويل الصغري، وتحقيقا لتلك الغاية، يقوم بنك نيجيريا المركزي بالإشراف على مقدمي الخدمات المتعاقد معهم على توفير التدريب للمنظمات الرئيسية ووضع إجراءاتها التشغيلية، بما في ذلك التنظيم الذاتي والإشراف على الأعضاء. وسوف يعتمد بنك نيجيريا المركزي أشكال تقديم التقارير ومعيار البرامج المحاسبية.

الملحق

(و) يقوم بنك نيجيريا المركزي بتنفيذ نظام إدارة البيانات والمعلومات، بما في ذلك إنشاء موقع شبكي لمؤسسات التمويل الصغري.

(ز) يشرف بنك نيجيريا المركزي على الدراسات الخاصة وأنشطة البحوث التي ستجريها إدارة البحوث والإحصاء التابعة له.

(ح) يقوم بنك نيجيريا المركزي، من خلال مدير خارجي من القطاع الخاص، بتشغيل صندوق تنمية التمويل الصغري وصندوق الضمانات اللذين سيتم إنشاؤهما في ظل الظروف الإطارية لعنصر تنمية التمويل الصغري. وسوف تحدد في دليل تنفيذ البرنامج معايير تشغيل صندوق تنمية التمويل الصغري وصندوق الضمانات، بما في ذلك معايير الأهلية وسترفق بمذكرة التفاهم المبرمة مع بنك نيجيريا المركزي.

(ط) يعقد بنك نيجيريا المركزي اتفاقات مع مؤسسات/مصارف التمويل الصغري.

(ي) ينشئ بنك نيجيريا المركزي مجلساً استشارياً للتمويل الصغري.

(ك) تنظم إدارة تنمية التمويل الصغري التابعة لبنك نيجيريا المركزي الدراسة الخاصة بمصرف نيجيريا للتعاونيات الزراعية والتنمية الريفية وتشرف عليها وتضع ترتيبات متابعة تنفيذ التوصيات. وأما الدراسات وأنشطة البحوث الأخرى فسوف تخضع لإشراف إدارة البحوث التابعة لبنك نيجيريا المركزي.

(ل) تقوم وكالة البرنامج الرئيسية بتحويل الأموال المتاحة والموارد الأخرى إلى بنك نيجيريا المركزي كمنحة وفقاً للأنشطة المرتبطة بالبنك المحددة في برامج العمل والميزانيات السنوية.

وسوف ترفع وكالة البرنامج الرئيسية مسودة مذكرة التفاهم المبرمة مع بنك نيجيريا المركزي إلى الصندوق للتعليق عليها واعتمادها قبل توقيعها.

6 - **مذكرة التفاهم المبرمة مع مؤسسات/مصارف التمويل الصغري.** سيعقد بنك نيجيريا المركزي مذكرة تفاهم مع كل مؤسسة تمويل صغري/مصرف تمويل صغري، وستنص، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

(أ) يقدم بنك نيجيريا المركزي الأموال المتاحة كقرض و/أو ضمان لمؤسسة التمويل الصغري المعني/مصرف التمويل الصغري المعني.

(ب) تعلن مؤسسات/مصارف التمويل الصغري التزامها بأهداف البرنامج ومقاصده، وتتعهد – للنهوض بهذه الأهداف والمقاصد – بتهيئة الظروف الإطارية لعنصر تنمية التمويل الصغري وفقاً لاتفاقية التمويل واللوائح الائتمانية التي سترفق بمذكرة التفاهم المعنية المبرمة مع مؤسسة/مصرف التمويل الصغري.

وسوف يرفع بنك نيجيريا المركزي إلى الصندوق مسودة كل مذكرة تفاهم مبرمة مع مؤسسة التمويل الصغري/مصرف التمويل الصغري لإبداء عدم الاعتراض.

الملحق

7 - يجوز للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب السحب من حسابات القرض والمنحة في حالة وقوع أي من الوقائع المنصوص عليها أدناه، ولكن بشرط أن يقوم الصندوق بتعليق حق الحكومة في طلب السحب من حسابات القرض والمنحة إذا لم يتم الانتهاء من وضع تقرير مراجعة الحسابات بصورة مرضية في غضون 6 أشهر من تاريخ تقديم التقرير المالي.

(أ) إذا أبرمت اتفاقية منحة بين الحكومة ومؤسسة فورد وتم تعليق حق الحكومة في سحب حصيلة منحة مؤسسة فورد أو إلغاؤه أو إنهاؤه كليا أو جزئيا، أو عند حدوث واقعة يمكن أن تؤدي، نتيجة الإخطار أو مرور الوقت، إلى أي مما تقدم.

(ب) إذا تم إلغاء مذكرة التفاهم مع بنك نيجيريا المركزي أو أي بند من بنودها، أو تعليقها أو إيقافها أو تعديلها أو تغييرها بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا الإلغاء أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على تنفيذ أنشطة التمويل الصغري.

(ج) إذا تم إلغاء دليل تنفيذ البرنامج أو أي بند من بنوده، أو تعليقه أو إيقافه أو تعديله أو تغييره بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا الإلغاء أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على البرنامج.

(د) إذا تم إلغاء خطط العمل والميزانيات السنوية و/أو خطة التوريد، أو أي بند من بنودها، أو تعليقها أو إيقافها أو تعديلها أو تغييرها بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا الإلغاء أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على البرنامج.

(هـ) إذا أخطر الصندوق الحكومة بأنه علم بوجود ادعاءات قابلة للتصديق بوقوع ممارسات فساد أو تدليس متصلة بالبرنامج ولم تقم الحكومة بالتحقيق في الأمر تحقيقاً كاملاً وفورياً بصورة يقبلها الصندوق، أو إذا رأى الصندوق، بالتشاور مع الحكومة، بناء على نتائج التحقيق المشار إليه آنفا وأي معلومات أخرى تتوفر لديه، أن هذه الممارسات قد وقعت ولم تتخذ الحكومة الإجراء اللازم وفي الوقت المناسب لمعالجة المسألة بصورة يقبلها الصندوق.

8 - في إطار الالتزام بالممارسات البيئية السليمة، تلتزم أطراف البرنامج بالممارسات السليمة لمقاومة الآفات في إطار البرنامج، وتحقيقاً لهذه الغاية، تضمن الحكومة ألا تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار البرنامج أي مبيدات محظور استخدامها بموجب مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر، أو المبيدات المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف منظمة الصحة العالمية الموصى به لمبيدات الآفات بحسب خطورتها وتصنيف 1996–1997 والتعديلات التي تدخل عليه من حين إلى آخر.

الملحق

9 - **الرصد.** سيحدد البرنامج مؤشرات كمية بعد إجراء التقييمات المؤسسية والانتهاء من الدراسة الأساسية. وسيتم إنشاء لجنة للرصد والتقييم تضم، من بين جملة أمور، بنك نيجيريا المركزي، والبرنامج الوطني لاستئصال الفقر، والإدارة الاتحادية للتعاونيات، ووحدة تنسيق البرنامج، ووزارة المالية الاتحادية، وممثلي المنظمات الرئيسية لمصارف التمويل الصغري ومؤسسات التمويل الصغري، ومؤسسات التمويل الصغري الريفية. وسوف تتعاون الوحدة المركزية لإدارة البرنامج مع لجنة الرصد والتقييم. وسوف توافق أطراف البرنامج على مؤشرات الأداء خلال مدة البرنامج على أساس سنوي. وسوف تعتمد لجنة الرصد والتقييم النظام النهائي للرصد والتقييم، بما في ذلك المؤشرات، وأشكال تقديم التقارير، والجدول الزمني، والبرامج الحاسوبية التحليلية التي ستعدها الوحدة المركزية لإدارة البرنامج. وسيتم رصد التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة البرنامج وفقا لإطار نظام الصندوق في إدارة النتائج والأثر الذي سيشمل سوق تبادل المعلومات عن التمويل الصغري، وهو عبارة عن منصة على شبكة الإنترنت تتقاسم من خلالها مؤسسات التمويل الصغري المؤشرات الرئيسية لنطاق التواصل مع المتعاملين والأداء المالي.

10 - **الإعفاء من الضرائب.** سوف تعفي الحكومة من الضرائب جميع المواد المستوردة والخدمات الممولة من القرض والمنحة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستقوم الحكومة برصد اعتمادات في الميزانية أو ستقدم إعفاءات من الضرائب. وسوف تكفل الحكومة أن الإيصالات المرتبطة بالنفقات تبين بوضوح المبالغ المدفوعة من القرض والمنحة مخصوما منها الضرائب.

11 - **التأمين على الموظفين.** ستؤمن الحكومة على كبار موظفي البرنامج ضد الأخطار الصحية والحوادث بقدر ما يتفق ذلك مع الممارسات التجارية السليمة.

12 - **التركيز على التمايز بين الجنسين.** سيكفل كل طرف في البرنامج دمج المسائل المتعلقة بالتمايز بين الجنسين في جميع أنشطة البرنامج أثناء تنفيذه.

13 - **مساهمات الولايات.** ستكفل وكالة البرنامج الرئيسية قيام الولايات المشاركة بتقديم مساهماتها في البرنامج.

14 - **المكاتب على مستوى الولايات ومجالس الحكومات المحلية.** ستكفل وكالة البرنامج الرئيسية قيام كل ولاية مشاركة وكل مجلس من مجالس الحكومات المحلية بإنشاء مكتب لمساعدة الوحدة المركزية لإدارة البرنامج.

15 - **الشروط المسبقة للسحب**

(أ) لن تسحب أي مبالغ عقب إيداع الدفعة الأولى إلا بعد:

(i) أن تتعاقد وكالة البرنامج الرئيسية، حسب الأصول، مع رئيس الخبراء الاستشاريين التقنيين وأن يوافق الصندوق عليه؛

(ii) أن يرفع إلى الصندوق برنامج العمل والميزانية السنوية للسنة الأولى من البرنامج، بما في ذلك خطة التوريد، وأن يوافق عليها؛

الملحق

(iii) أن يقوم كل من بنك نيجيريا المركزي، والإدارة الاتحادية للتعاونيات، ووحدات إدارة البرنامج على مستوى المناطق، ووحدة تنسيق البرنامج، ومصرف نيجيريا للتعاونيات الزراعية والتنمية الريفية، والبرنامج الوطني لاستئصال الفقر، بفتح حساب البرنامج "ألف" وحساب البرنامج "باء"؛

(iv) أن يوافق الصندوق على مسودة دليل تنفيذ البرنامج، وأن تسلَّم للصندوق نسخة منها تقرها اللجنة التوجيهية للبرنامج ويعتمدها موظف مختص من وكالة البرنامج الرئيسية ويشهد أنها صحيحة وكاملة.

(ب) بالنسبة للأنشطة المرتبطة بالمنظمات الرئيسية، لن تسحب أي مبالغ إلا بعد إنشاء تلك المنظمات، حسب الأصول، على نحو يقبله الصندوق، وبعد عقد اتفاق مع الوكالة الرئيسية للبرنامج.

(ج) بالنسبة للأنشطة المرتبطة بالبرنامج الوطني لاستئصال الفقر، ومصرف نيجيريا للتعاونيات الزراعية والتنمية الريفية، وفيما عدا نفقات الفئة 5 (صندوق الضمانات)، لن تسحب أي مبالغ إلا بعد إبرام مذكرة تفاهم.

(د) لن تسحب أي مبالغ لتغطية النفقات المرتبطة بالظروف الإطارية لعنصر تنمية التمويل الصغري إلا بعد أن يتم إبرام مذكرة تفاهم مع مؤسسة التمويل الصغري ومذكرة تفاهم مع مصرف التمويل الصغري ويوافق الصندوق على مسودتها؛ وأن تسلم للصندوق نسخة منها موقعة من بنك نيجيريا المركزي ومؤسسة التمويل الصغري المعنية أو مصرف التمويل الصغري المعني، بالصورة التي يعتمدها موظف مختص من بنك نيجيريا المركزي ويشهد أنها صحيحة وكاملة؛ وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بذلك من جانب بنك نيجيريا المركزي ومؤسسة التمويل الصغري المعنية أو مصرف التمويل الصغري المعني قد تم التفويض بهما و/أو المصادقة عليهما حسب الأصول وفقا لجميع الإجراءات المؤسسية والإدارية اللازمة، وأن يتم الوفاء بجميع الشروط المسبقة لنفاذها.

16 - تضمن الحكومة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض منتصف الفترة على النحو الذي يرتضيه الصندوق. ومن المفهوم والمتفق عليه أن تؤدي مثل هذه التوصيات إلى إدخال تعديلات على وثيقة القرض، أو تعليق السحب من حصيلة القرض والمنحة أو إلغاء القرض والمنحة.

17 - **الشروط المسبقة لنفاذ اتفاقية التمويل.** تدخل اتفاقية التمويل حيز النفاذ رهناً بتلبية الشروط المسبقة التالية:

(أ) أن يتم، حسب الأصول، إنشاء اللجنة التوجيهية للبرنامج؛

(ب) أن يتم، حسب الأصول، إنشاء الوحدة المركزية لإدارة البرنامج وأن يتم اختيار منسق البرنامج والمراقب المالي؛

(ج) أن يتم، حسب الأصول، فتح الحساب الخاص، والحساب المصرفي للمنحة، وحساب البرنامج الاتحادي، وحسابات البرنامج "ألف" و"باء" للوحدة المركزية لإدارة البرنامج؛

الملحق

(د) أن تودع الحكومة الدفعة الأولى من الأموال النظيرة في حساب البرنامج الاتحادي؛

(هـ) أن يعين، حسب الأصول، مراجع حسابات البرنامج؛

(و) أن يتم توقيع اتفاقية التمويل حسب الأصول، ويكون التوقيع والأداء المتصلين بذلك من جانب الحكومة قد رُخص بهما وصُدق عليهما بواسطة جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(ز) أن يوافق الصندوق على مسودة مذكرة التفاهم المبرمة مع بنك نيجيريا المركزي؛ وأن تسلم للصندوق نسخة من مذكرة التفاهم الموقعة، بالصورة التي يعتمدها موظف مختص من الحكومة ويشهد أنها صحيحة وكاملة؛ وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من جانب الحكومة قد تم التفويض بهما و/أو المصادقة عليهما حسب الأصول وفقا لجميع الإجراءات المؤسسية والإدارية والحكومية اللازمة، وأن يتم الوفاء بجميع الشروط المسبقة لنفاذها (فيما عدا نفاذ وثائق القرض)؛

(ح) تقدم الحكومة إلى الصندوق رأياً قانونياً مؤيداً صادراً عن وزارة المالية الاتحادية بالشكل الذي يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

NIGERIA

Land area (km^2 thousand) 2004 1/	911
Total population (million) 2004 1/	128.71
Population density (people per km^2) 2004 1/	141
Local currency	Naira (NGN)

GNI per capita (USD) 2004 1/	430
GDP per capita growth (annual %) 2004 1/	3.7
Inflation, consumer prices (annual %) 2004 1/	15
Exchange rate: USD 1 =	NGN 135

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1998-2004 1/	2.3
Crude birth rate (per thousand people) 2004 1/	41
Crude death rate (per thousand people) 2004 1/	19
Infant mortality rate (per thousand live births) 2004 1/	101
Life expectancy at birth (years) 2004 1/	44
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2004 1/	46.72
Female labour force as % of total 2004 1/	35
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2004 1/	99
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2004 1/	n/a
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2004 2/	38 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2004 2/	29 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2004 1/	5 a/
Physicians (per thousand people)	0.3 a/
Population using improved water sources (%) 2002 2/	60
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	38
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2004 1/	16 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2004 1/	55 a/
Food production index (1999-01=100) 2004 1/	106
Cereal yield (kg per ha) 2004 1/	1 057
Land Use	
Arable land as % of land area 2004 1/	34 a/
Forest area as % of total land area 2004 1/	n/a
Irrigated land as % of cropland 2004 1/	1 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2004 1/	72 053
GDP growth (annual %) 1/	
2003	10.7
2004	6.0
Sectoral distribution of GDP 2004 1/	
% agriculture	17
% industry	57
% manufacturing	4 a/
% services	26
Consumption 2004 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	22
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	38
Gross domestic savings (as % of GDP)	40
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2004 1/	23 657
Merchandise imports 2004 1/	11 096
Balance of merchandise trade	12 561
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2004 1/	9 991
after official transfers 2004 1/	12 264
Foreign direct investment, net 2004 1/	1 875
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2004 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP) 2004 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2004 1/	35 890
Present value of debt (as % of GNI) 2004 1/	71
Total debt service (% of exports of goods and services) 2004 1/	8
Lending interest rate (%) 2004 1/	19
Deposit interest rate (%) 2004 1/	14

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2006
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

PREVIOUS IFAD FINANCING IN NIGERIA

Project and Programme Names	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Denominated Currency	Approved Loan Amount ('000)	Disbursement (as % of Approved Amount)
Multi-State Agricultural Development Project	IFAD	World Bank/IBRD	I	05 Dec 85	25 Sep 87	30 Jun 97	SDR	12 050	97%
Artisanal Fisheries Development Project	IFAD	UNOPS	I	30 Nov 88	05 Apr 91	30 Sep 97	SDR	11 150	56%
Katsina State Agricultural and Community Development Project	IFAD	World Bank/IDA	HC	12 Dec 90	08 Jul 93	30 Jun 01	SDR	8 550	95%
Sokoto State Agricultural and Community Development Project	IFAD	World Bank/IDA	HC	08 Sep 92	04 Nov 94	30 Jun 01	SDR	6 500	98%
Benue and Niger States Agricultural Support Project	IFAD	AfDB	HC	02 Dec 93	Loan was cancelled	31 Dec 02	SDR	20 000	Cancelled
Roots and Tubers Expansion Programme	IFAD	World Bank/IDA	HC	09 Dec 99	31-Jul-01	31 Mar 10	SDR	16 700	33%
Community-Based Agricultural and Rural Development Programme	IFAD	World Bank/IDA	-	12 Sep 01	31 Jan 03	31 Sep 10	SDR	23 800	20%
Community-Based Natural Resource Management Programme	IFAD	World Bank/IDA	HC	11 Dec 02	31 Mar 05	31 Mar 14	SDR	11 350	-

HC: highly concessional
I: intermediate

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Performance Indicators	Means of Verification	Assumption/Risks
Objective To develop and strengthen MFIs and establish linkages between these institutions and formal financing institutions in order to create a viable and sustainable rural financial system	• Implementation of a microfinance policy and institutional framework that result in a network of MFBs able to ease the access of the poor rural families to rural financial services	• CBN statistics on MFBs in rural areas and commercial bank branches in rural areas	• Government commitment to implement the newly launched microfinance policy framework
Programme Goal Improvement of incomes, food security and general living conditions of poor rural households, particularly woman-headed households, youth and the physically challenged	• Proportion of rural poor families having access to rural financial services • Improvement of assets of rural poor families • Improved productivity and family incomes • A percentage reduction in the prevalence of child malnutrition • Improved access to financial services by women • Number of households showing improvement in household assets	• Programme impact assessment studies • Gender disaggregated national and state household income and poverty studies • Programme progress reports • Mid-term reviews • Monitoring reports	• A good number of community banks can successfully transform to MFBs with a capital base as stipulated in the microfinance policy • The lack of rural MFIs is a constraint on credit for agriculture and rural microenterprise development. There will be a stable macroeconomic environment for agriculture and rural-sector growth
Purpose To develop rural financial services and enhance the accessibility of poor rural people to these services so as to expand production and improve the productivity of agriculture and micro- and small rural enterprises	• Increase in average savings per poor rural family • Increase in the number of poor women, youth and the vulnerable gathering savings • Increase in the number of poor people gaining access to credit; increase in the average credit per borrower • Incremental growth in the incomes of poor rural families	• Programme progress and monitoring reports • Community-based management database on the microfinance subsector • Mid-term review and programme completion report, including an analysis comparing the baseline situation with the situation at mid-term and at programme completion • Special reports, including evaluation of the microenterprises financed	• MFBs and commercial banks located in rural areas respond to policy incentives; existence of viable investment opportunities • Poor rural families can help improve their organizations so as to increase access to rural financial services • Poor rural families find financially viable investment opportunities • The Government implements the microfinance policy conscientiously • Political stability is maintained

CBN: Central Bank of Nigeria
MFB: microfinance bank
MFI: microfinance institution

Narrative Summary	Performance Indicators	Means of Verification	Assumption/Risks
OUTPUTS **Output 1:** **Development and strengthening of member-based rural MFIs**			
1.1 Improvement of the policy, legal and institutional framework for development (rural MFIs)	• Existence of an improved policy framework that promotes the development of a sustainable cooperative system and membership-based rural MFIs • Legal and regulatory framework for rural MFIs and cooperative development is improved and implemented nationally • Operational guidelines for the development of apex organizations are established and implemented • A national apex organization is developed for member-based rural MFIs so as to provide support services to member organizations • Conditions for registering rural MFIs with CBN established and implemented	• Approved policy and legal framework • Self-regulatory framework establishment by rural MFIs and their apex organizations • Progress and monitoring reports • Mid-term review reports • Programme completion reports • Policy workshop reports • Supervision reports	• Political stability is maintained • As a follow-up to the microfinance policy framework, the Government, through the Department of Cooperative Development, promotes an improved policy and legal framework to facilitate access by the poor families to rural financial services • The Government willing to revise the existing policy and legal framework for cooperative and member-based rural MFIs
• Federal Department of Cooperatives and its state counterparts are strengthened to develop responsive policies and a legal framework for the sustainable development of rural MFIs and the supervision of their operations	• An improved policy document • An improved legal and regulatory framework for rural MFIs is developed • The number of rural MFIs running on a sustained basis • Standard rural MFI financial performance indicators • An improved curriculum for cooperative training colleges and institutes	• Annual reports of Federal Department of Cooperatives • Annual reports of cooperative training colleges and institutes • Periodic reports of rural MFIs • Programme progress and monitoring reports • Mid-term reviews • Supervision reports	• Committed leadership exists in the Federal Department of Cooperatives and its state counterparts • The Government provides resources for the training of staff and provides other incentives for operations • Political stability is assured

Narrative Summary	Performance Indicators	Means of Verification	Assumption/Risks
1.2 Capacity-building among rural MFIs and their apex organizations	• Number of training institutions and NGOs strengthened to carry out capacity-building and training among rural MFIs and MFBs • Training needs assessment of rural MFIs carried out • Number of training modules developed for the training of trainers • Training manuals produced for the training of trainers	• Evaluation reports of NGOs and training institutions • Assessment reports on the quality and impact of training on trainers • Programme progress reports • Supervision reports • Mid-term reviews • Programme completion reports	• There are NGOs and training institutions interested in learning new skills in building the capacity of rural MFIs and ready to provide cost-effective training services to rural MFIs and MFBs on a sustainable basis • The Government is favourably disposed toward the appointment of suitable external consultants to provide the training of trainers
• Rural MFIs are restructured and strengthened, and they are efficiently managing their savings, loan portfolios and risks, thereby responding to the needs of their members, including rural poor families	• Number of rural MFIs restructured and strengthened • Number of rural MFIs participating in RUFIN • Number of rural MFIs in stage 1 of development • Number of rural MFIs in stage 2 of development • Number of rural MFIs in stage 3 of development • Number of poor rural families participating in RUFIN • Number of specific women's rural MFIs participating in RUFIN • Improved savings and credit delivery rate • Percentage of portfolio at risk (outstanding balance of overdue loans) • Percentage of operational self-sufficiency of rural MFIs • Percentage of operating cost/loan portfolio • Percentage of outstanding loans/staff (staff productivity) • Improved leadership of rural MFIs • Improved governance and management of rural MFIs • Standard rural MFI financial performance indicators developed • Benefit indicators for rural MFI members	• Programme progress and monitoring reports • Evaluation reports of rural MFIs • CBN MFI databank • Apex organization annual reports • FDC annual reports • Mid-term reviews • Supervision reports	• The improved rural economic environment is creating increased demand for rural financial services • Profitable investment opportunities exist in agriculture and rural enterprises • Suitable leaders exist in rural MFIs who can learn new skills • Rural MFI financial capacity is improved, permitting the employment of suitable staff • Political stability is maintained

RUFIN: Rural Finance Institution-building Programme
FDC: Foundation for Development Cooperation

Narrative Summary	Performance Indicators	Means of Verification	Assumption/Risks
• Evolution of apex organization of rural MFIs capable of providing technical and financial support services to member organizations	• Number and type of services provided to member organizations • Sustainability of operations through own resources • Member organization morale and financial support • Standard performance indicators	• Annual report of FDC • Annual report of the apex organization • CBN databank • Programme monitoring and progress reports • Supervision reports • Mid-term reviews	• Resources made available to restructure and strengthen apex organization • Apex organization is voluntarily developed by rural MFIs • Member association support • No government interference • Political stability assured
1.3 Promotion of linkage programme	• Multipartner/cooperation agreement concluded • Number of states participating • Number of NGO-MFIs participating • Number of rural MFIs participating • Number of families participating, by gender • Policy reports prepared • Policy changes effected • Number of commercial/universal banks participating • Savings mobilized and management in place; returns on savings • New financial products tested • Volume of loans disbursed • Number of beneficiaries • Number and types of enterprises financed • Income effects • Leadership effects • Women's roles and leadership	• Special reports on partnership • Partnership agreements • Progress reports • Monitoring reports • Mid-term review • Programme completion report • Participating bank reports • Participating NGO-MFI reports • CBN databank	• Policy stability maintained • Political stability maintained • Political will exists in the National Poverty Eradication Programme • Partnership programme implemented as planned • Partners keep open mind and are committed to policy changes as determined by pilot results

Narrative Summary	Performance Indicators	Means of Verification	Assumption/Risks
Output 2: **Support for MFIs**			
2.1 Institution-building among MFBs MFB management capacity and resource base improved; MFBs provide financial services to an increasing number of clients, including the rural poor population, particularly women, youth and the physically challenged	• Number of MFBs supported • Number and value of loans granted on favourable terms to MFIs and rural MFIs • Decreasing and bad debt provision • Number and value of loans granted to individuals • Number of new clients, by gender • Number and value of loans to rural MFIs and MFIs guaranteed by the guarantee window of the Microfinance Development Fund • Number of MFBs with functioning management information systems • Number and types of training programmes run for MFBs • Number of unit banks that have graduated to state-level MFBs • Number of increases in savings accounts • Volume of savings • Number of innovative products introduced and adopted by clients • Average amount of loans granted per annum • Average loan as percentage of GDP	• Financial reports from MFBs to CBN • Annual audited report • Institutional audit and development plan • Special studies • Programme monitoring reports • Mid-term reviews • Impact evaluation report	• Willingness and ability of MFBs to improve their performance and increase outreach • Microfinance policy is implemented consistently • CBN improves its supervisory and regulatory capacity in terms of staff and software • CBN issues its supervisory reports regularly
2.2. Capacity-building among non-bank MFIs MFIs efficiently provide financial services to increasing numbers of clients, including women and the rural poor, on a sustainable basis and in line with demand	• Number of MFIs rehabilitated and profitable • Decreasing operating costs of MFIs in terms of loans outstanding • Decreasing bad debt provisions of MFIs over loans outstanding • Number of new clients reached • Number and value of loans granted and share lent to women • Average amount of loans disbursed per annual GDP per capita • Degree of satisfaction of clients with MFI services • Number of rural MFIs with functional management information systems • Number of innovative products introduced and adopted by MFIs • Number of MFI staff trained	• Institutional audit and development plans • Financial reports from rural MFIs to CBN • Programme supervision reports and mid-term review • Annual audited reports of rural MFIs • Client surveys	• Ability and willingness of rural MFIs to improve their performance and increase their outreach • Freedom of rural MFIs to determine their own lending policies, terms and conditions

Narrative Summary	Performance Indicators	Means of Verification	Assumption/Risks
2.3 Support for NACRDB NACRDB improves its operational efficiency, expands outreach, adopts new operational policy and becomes sustainable	• The increase in the number and value of loans to MFIs and rural MFIs • The increase in the number and value of loans to individual borrowers • Portfolio at risk is reduced to a sustainable level • Operational costs are reduced drastically • Reduction in losses leading to operational profit • Adoption of new policies supporting best microfinance practices • Government reduction of interference in management, including by dictating the interest rate to be charged • Number of new products introduced and adopted by clients • Number and type of training initiatives carried out • Number and type of staff trained	• Financial reports • Annual audit reports • Progress reports • Programme monitoring reports • Institutional audit reports • Programme impact assessment reports • Programme mid-term reviews • Programme completion report	• Government is willing to introduce policies and operational guidelines; these will be proposed under the programme • NACRDB is willing to adopt best microfinance practices • Board members are selected on the basis of qualifications and experience, and this process is not influenced by political considerations
2.4 Implementation support, supervision and regulation of MFBs CBN is provided additional capacity to coordinate and provide support for the implementation of assistance to MFBs and MFIs and regulate and supervise MFBs, particularly those under the programme	• Number of non-bank MFIs supported • Number of MFBs supported under the programme • Supervision reports issued on schedule • Guidelines produced for the establishment of apex and umbrella organizations • Prudential guidelines produced for the supervision and regulation of non-bank MFIs • Apex and umbrella organizations established and functioning effectively • Microfinance development fund established and functioning • Number of loans guaranteed by the microfinance development fund • Number of states/local government councils participating in microfinance development fund • The value of microfinance development fund • Increase in microfinance share of credit • Average loan as percentage of GDP	• Financial sector reports • Supervision reports • Programme progress reports • Programme monitoring and evaluation reports • Programme mid-term reviews • Programme impact study reports • Programme completion report	• Microfinance policy implemented consistently • Special credit programme de-emphasized • Governments contribute to the microfinance development fund as planned • Macroeconomic stability

NACRDB: Nigerian Agricultural Cooperative and Rural Development Bank

Narrative Summary	Performance Indicators	Means of Verification	Assumption/Risks
Output 3: **Framework conditions for microfinance development**			
3.1 Access to refinance facilities Microfinance development fund established and operating effectively, and linkage programme under the microfinance policy effectively established. The framework conditions are improved and are more conducive to that MFIs and rural MFIs may accelerate outreach and improve their level of efficiency	• Microfinance development fund established with contributions from governments (federal, state and local) and donors • Satisfactory criteria and guidelines are issued and are satisfactory to donors • Microfinance development fund operational on a commercial basis and under private sector management • Type and number of operations financed through the microfinance development fund • Number and value of loans guaranteed through the microfinance development fund • Number of banks linking with MFIs and rural MFIs and providing finance • Number and value of wholesale credit financed annually • Portfolio management and operational efficiency of MFBs, MFIs and rural MFIs	• Financial sector reports • Microfinance development fund progress reports • Financial reports of banks • Programme progress reports • Programme monitoring and evaluation reports • Programme mid-term reviews • Programme impact study reports • Programme completion report	• The microfinance policy implemented consistently • MFBs become well established and take an interest in increasing outreach • Governments and donors take an interest in contributing to the microfinance development fund • Capacities of MFIs and rural MFIs improved so as to use refinance facilities effectively
3.2. Capacity-building among apex organizations for MFBs and MFIs and umbrella organizations for MFI apex organizations Apex and umbrella organizations are established and functional and are providing services to members	• Establishment of an apex organization for MFBs • Establishment of an apex organization for MFIs • Establishment of umbrella organizations for MFIs and MFBs • Apex and umbrella organizations providing support services to member institutions • Apex and umbrella organizations are being run effectively by member institutions • Apex and umbrella organizations provide self-regulatory services for the microfinance subsector	• Progress reports of apex and umbrella organizations • Programme progress reports • Programme monitoring and evaluation reports • Programme mid-term reviews • Programme impact evaluation reports • Programme completion report • CBN financial sector reports	• Microfinance policy effectively implemented • MFIs, MFBs and rural MFIs take an interest in setting up apex and umbrella organizations

Narrative Summary	Performance Indicators	Means of Verification	Assumption/Risks
3.3 Policy dialogue and research and documentation on microfinance Enabling environment established for effective operation of MFIs, and policy improvement mechanism is put in place. Information in microfinance subsector becomes readily available	• The microfinance advisory board is established and functional • Number of meetings held by the board and the outcomes • Website established for the microfinance subsector • Number of rural and microfinance conferences, workshops and seminars held and number of participants and issues discussed and resolved • Number of publications on rural and microfinance matters • The research and statistics department of CBN strengthened and becomes active in undertaking studies and research in the microfinance sector	• Reports, studies, surveys published • Visit to website • Progress report of research and statistics department of CBN • Programme progress reports • Programme mid-term reviews • Programme completion report	• CBN Research and Statistics Department is interested in improving information on microfinance sector • Microfinance policy is implemented consistently
Output 4: **Programme management, coordination, monitoring and evaluation** 4.1 Setting up a semi-autonomous PMU	• Zonal offices established and staffed • Inception workshops carried out, and reports produced • Heads and accounting officers trained n participatory AWPB preparation • Training committee established and functioning • PSC established and functioning • Number of PSC meetings held • AWPB prepared and approved on schedule • Policy issues resolved and policy guidance provided • Number of field supervision missions carried out • Number of annual review workshops held • Supervision and implementation support missions carried out by managers of PMU and by zonal PMU • Monitoring and coordination activities with donors • Programme quarterly management meetings held • Coordination and planning meetings with host programmes	• Progress reports • Supervision mission reports • Special reports • Monitoring and evaluation reports • Mid-term review reports • Programme completion report • Financial and audit reports	• Highly qualified and committed staff in place • Minimum political interference • Political stability • Policy stability

AWPB: annual workplan and budget

Narrative Summary	Performance Indicators	Means of Verification	Assumption/Risks
4.2 Monitoring and evaluation systems and management information systems established and effectively functioning	• Monitoring and evaluation manual produced • Monitoring and evaluation committee established • Biannual meetings of monitoring and evaluation officers • Monitoring system reporting formats and reporting schedule agreed and operational, first quarter, programme year 1 • Rural MFIs trained in self-monitoring and provided with reporting format and schedule • Monitoring and evaluation annual review workshops held • Impact assessment carried out annually starting in programme year 2 • Mid-term reviews carried out on schedule, and follow-up action agreed and implemented • Thematic studies carried out and reports distributed • Microfinance advisory board meetings attended, and reports produced • Programme completion report carried out on schedule, and report produced	• Progress reports • Monitoring reports • Annual evaluation reports • Mid-term reviews • Feedback reports from rural MFIs • Programme completion report • Impact evaluation report • Reports of the meetings of the microfinance advisory board	• Political stability • Policy stability • Capable and committed staff available • Working relationship with CBN and financial institutions established and cordial

APPENDIX IV

PURPOSE AND JUSTIFICATION FOR A GRANT FUNDING OF US$400,000 AND MANAGEMENT

Purpose

The proposed grant funding of US$400,000 will be used to finance two years of an internationally recruited chief technical adviser, three years of a locally recruited training specialist and a three-month short-term consultancy by a legal expert. This team will be crucial in providing necessary policy, institutional training and legal services to Nigeria. The chief adviser, working with the PMU, will work closely with policy-making organs of the financial sector that include CBN and the Federal Ministry of Finance. This is to provide policy advice and guidance and institutional guidelines for the development of rural financial institutions within the overall financial sector. IFAD's particular concern for the development of its targeted member-based institutions will receive a special focus. The training specialist will oversee the training programme for the Rural Finance Institution-building Programme, which will be provided by local training institutes. Working closely with the chief technical adviser and other members of the Rural Finance Institution-building Programme, technical team, she/he will ensure the production of training materials that will be used nationally. The short-term technical assistance is needed to harmonize the policy framework and the legal framework for the development of rural MFIs. The Government of Nigeria has, in the past, obtained technical support from the International Labour Organization to review the national microfinance policy framework, but proper attention was not given to the legal implications of the changes in the policy framework.

Specific Grant Objectives

(i) provide support to strengthen the policy base for the development of rural MFIs;
(ii) provide assistance in developing best practices for the development of rural MFIs;
(iii) provide training support to strengthen rural MFIs and produce training materials that can be used nationally in developing the capacity of rural MFIs; and
(iv) strengthen the legal base and harmonize the policy and legal framework for the development of rural MFIs.

Expected Benefits

(i) the policy and legal base for the development of rural MFIs will be improved;
(ii) the policy-making capacity of key institutions in the financial sector will be strengthened;
(iii) rural MFIs will be strengthened and more well-oriented to serve poor rural households; and
(iv) the capacity of local institutions supporting the development of rural MFIs will be increased so that they can assist more effectively in the development of rural MFIs.

See Logical Framework, outputs 1.1 and 1.2.

ORGANIGRAMMES

Programme Organization Structure

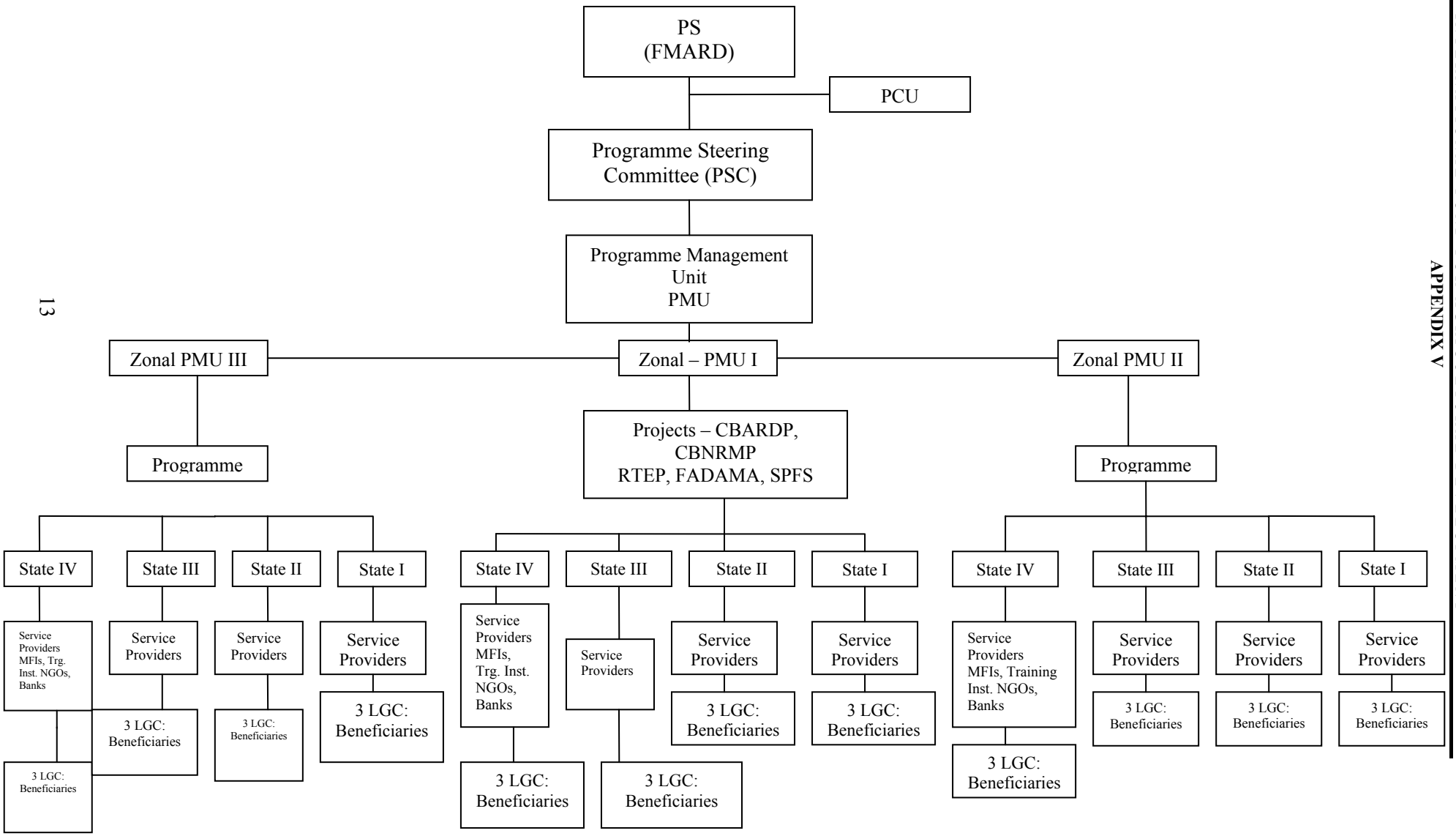

APPENDIX V

Flow of IFAD Loan Proceeds to the Programme